



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ٦



تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية

د. عبد الرحمن التميمي

تعقيب: د. شداد العتيلي و يحيى عرفات

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



د. عبدالرحمن التميمي

حاصل على درجة الدكتوراة في هندسة الموارد المائية. الدكتور عبد الرحمن التميمي هو مدير المجموعة الفلسطينية الهيدرولوجيا، وهو محاضر في جامعة القدس، وعضو اللجنة الأكاديمية لبرنامجها الدراسات العليا. وقد نشر الدكتور التميمي العديد من البحوث في إدارة الموارد المائية وعلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لإدارة المياه. الدكتور التميمي عضو مجلس المياه الوطني الفلسطيني واللجنة الوطنية للإصلاحات، وكذلك عضوا في اللجنة التوجيهية للشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، ووحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org

تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج الهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تم الفلسطينين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاوزاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

أوراق اليوم التالي

المعقبون	الكاتب	الموضوع	رقم
د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط	د. نصر عبد الكريم	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	1
اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ	سعيد زيد	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	2
د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني	د. نعيم ابو الحمص	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	3
د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل	د. فتحي ابو مغلي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	4
د. صبري صيدم و عمار العكر	د. مشهور ابو دقة	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	5
د. شداد العتيبي و م. يحيى عرفات	د. عبدالرحمن التميمي	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	6
خليل الرفاعي و داود درعاوي	ابراهيم البرغوثي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	7
خالد العسيلي	د. عبدالناصر مكي	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	8
د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي	د. سفيان ابو زايدة	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	9
باسم التميمي و نبيل عمرو	أحمد قريع	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	10

- قد يحدث غياب السلطة الفلسطينية نتيجة أحد الأسباب التالية، وسيكون لكل منها تداعياته على قطاع الخدمات:
- 1- نقص التمويل المالي: وهذا سيؤدي إلى عدم قدرة الهيئات المحلية وشركات المياه والكهرباء على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين لديونهم، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار الخدمات، وخاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على إسرائيل في تأمين المياه والطاقة. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات، وربما استقالة العديد من المجالس المحلية، وقد يؤدي إلى حالة من الفوضى.
 - 2- استقالة السلطة الفلسطينية دون بديل: وهنا ستكون النتائج كارثية وخاصة أن جمهور المستفيدين بشكل مباشر من السلطة سيمانع هذا الاحتمال، وفي حال حدوثه فإن حالة من الفوضى ستؤدي إلى انهيار في الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه).
 - 3- صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني: وهذا سيؤدي إلى تآكل في شرعية السلطة، وسيحدث تخبط شديد في إدارة مرافق البنية التحتية، وقد تحاول إسرائيل تأجيج الصراع بين الفصائل الفلسطينية، وذلك باستخدام التزويد بالمياه والكهرباء لتقوية الهوية والفتوية، وإعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.
 - 4- قرار من الاحتلال: إن إسرائيل غير معنية بحل السلطة، ولكنها حريصة أن تبقى هذه السلطة ضعيفة، الأمر الذي سيؤدي إلى عدم قدرة السلطة على توفير كميات المياه المطلوبة، والتي تقارب 500 مليون متر مكعب، مما قد يثير حالة من الاحتجاجات الشديدة.
 - 5- اندلاع انتفاضة ثالثة: رغم ضعف هذا الاحتمال، إلا أنه في حالة حدوثه ستمتد العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه والكهرباء، الأمر الذي سيؤدي إلى قطع المياه والكهرباء عن هذه التجمعات، ثم انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة، وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الإسرائيلية.
- وإذا حصل غياب السلطة لأي من الأسباب السابقة، فهناك العديد من السيناريوهات المتوقعة لإدارة المرافق والخدمات، وهي:
- إدارة المرافق من قبل الاحتلال، وهذا سيؤدي إلى انهيار الهياكل المؤسساتية التي أقامتها السلطة الوطنية، وإعادة هيكلة آليات تقديم الخدمات وخاصة قطاع المياه، وتوسيع صلاحيات شركة ميكروت للمياه وشركة كهرباء إسرائيل، والتحكم في كميات المياه التي تضح للتجمعات السكانية الفلسطينية، وإعطاء دور كبير للموظفين الفلسطينيين في الإدارة المدنية.
 - إدارة المرافق من قبل الأردن على غرار إدارة الأماكن المقدسة، أو من قبل أطر بديلة تنتخبها التنظيمات الفلسطينية، أو إدارة دولية كالأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، وهذه الآليات جميعها مرهونة بقبول إسرائيل.
 - ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجياً، وهذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية، وبالتالي فإن دمج شبكات المياه والكهرباء مع إدارة المستوطنات أمر في غاية السهولة من الناحية الفنية.

- حدوث الفوضى، وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة على إدارة الخدمات مما سيؤدي إلى مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

وإذا حصل غياب السلطة، فهناك العديد من الجهات الفلسطينية التي يمكن أن تلعب دوراً في تقديم الخدمات للمواطنين، مع تفاوت في دور كل منها، وهي: مؤسسات المجتمع المدني، وهيئات الحكم المحلي، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص.

التوصيات

- الاعتماد بشكل كبير على الهياكل القائمة (مصالح المياه، وشركات الكهرباء، والبلديات) والعمل على تقويتها.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقوى المجتمعية والأحزاب إن أمكن، لتلعب دور الرديف الأساسي في حماية البنية التحتية ودعم مقدمي الخدمات.
- البحث عن غطاء دولي، لوجستي وتمويلي، وتحميل إسرائيل مسؤولية التزويد بالكهرباء والمياه، وتجنب الوقوع تحت العقوبات الإسرائيلية.
- تشكيل مجلس أعلى لضمان استمرار الخدمات، بحيث يكون هذا المجلس بعيداً عن التسييس وله شرعية مجتمعية.
- الإسراع في تطوير الشركات المزودة للكهرباء لتصبح منتجة، والاستمرار في مركزة الخدمات من خلال مجالس خدمات مشتركة.

1. مقدمة:

بالرغم من أنه لا يوجد ما يدل بشكل قطعي على حتمية انهيار السلطة الفلسطينية أو حلها إلا أنه هناك مؤشرات لا بد من أخذها بعين الاعتبار قد تشير إلى أنه يمكن أن تنهار ليس بقرار من أحد فالعمارات الضخمة لا تنهار بقرار ولكن بتصديعات قد تكون مرئية أو غير مرئية، ومن المؤشرات التي قد تثير الانتباه وتعطي إشارات بأن السلطة الفلسطينية هي في مراحل أقرب إلى الانهيار كالمؤشرات الاجتماعية مثل احساس مجموعات واسعة من الاضطهاد والتهميش وتنامي ظاهرة العنف غير السياسي، والمؤشرات الاقتصادية كتنامي الفقر وغياب التوازن في التنمية الاقتصادية و المؤشرات السياسية وهي الأهم " فقدان الشرعية في نظر قطاع كبير من السكان وتدهور للخدمة العامة وانسداد الأفق السياسي، وفشل المشروع" وتغول الأجهزة الأمنية، ضعف الأحزاب، تنامي النخب غير المسيسة والتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي وعدم تجديد الشرعيات للمؤسسات المختلفة.

من هنا يمكن فهم أن آليات انهيار السلطة قد يسهم فيها أكثر من عامل وقد تأخذ أكثر من شكل وبالتالي فإن الباب مفتوح على احتمالات كبيرة لتداعيات هذا الانهيار وفقا لآلياته وشكله والقوى التي من خلفه والمدة الزمنية التي يستغرقها وعوامل أخرى.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة بيان الآثار المترتبة على انهيار السلطة على قطاع البنية التحتية وخاصة قطاعي المياه والطاقة وهما يشكلان أهم احتياج أساسي للمواطنين، كما أن هذه الدراسة ستبين الآليات المؤسسية التي يمكن أن تنشأ في محاولة لتكيف مع الانهيار وستبين وسليات وإمكانيات هذه الآليات التي ستتملأ الفراغ الناشئ من الانهيار.

2. تداعيات "انهيار" السلطة على البنية التحتية في المجتمع الفلسطيني:

تمثل السلطة بمعناها العام أداة تنظيم التفاعل بين مكونات النسق الذي تديره، الأمر الذي يعني أن غيابها يشكل حدثاً تتداعى بفعله تفاعلات لا ينظمها ناظم، لكن الخبرة التاريخية للمجتمعات في مراحل "الأزمة" تكشف عن عملية إحلال الناظم السياسي بناظم اجتماعي تفرزه آليات التكيف الذاتية عبر ما يشبه نماذج " التسيير الذاتي" التي عرفتها المجتمعات في مراحل ما بعد الانهيار.

وتتميز بنية السلطة في المجتمع الفلسطيني بأنها بنية مركبة، فهناك السلطة الفلسطينية من ناحية وسلطات الاحتلال الإسرائيلي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يفتح المجال لتداعيات أوسع نطاقاً وأكثر تعقيداً، وهو أمر يستدعي إطاراً نظرياً لضبط إيقاع الاحتمالات المترتبة على الانهيار.

ونعتقد أن المزج بين نظرية التكيف (Adaptation) الاجتماعي والسياسي من ناحية وتقنية دولايب المستقبل (Futures wheel) يمثل المنهجية الأكثر قابلية لرصد تداعيات الانهيار على أي قطاع من قطاعات التفاعل في المجتمع ومن ضمنها البنية التحتية.

3. المنهجية:

وتتمحور نظرية التكيف حول الربط بين آلية الانهيار أو غياب السلطة وبين آلية التسيير الذاتي والتكيف عبر الأبعاد التالية:

1.3. تحديد آلية الغياب للسلطة، وهي تتمثل في الاحتمالات التالية:

- أ- نقص التمويل المالي
- ب- استقالة السلطة الفلسطينية دون بديل.
- ج- صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني.
- د- قرار من الاحتلال.
- هـ- انتفاضة ثالثة.
- و- تضافر العوامل أو ما تسميه الدراسات المستقبلية (Synergy) ويتم تحديد النتائج المترتبة على كل احتمال من الاحتمالات الستة السابقة في البنية التحتية.

2.3. عصف ذهني لفحص آليات التكيف المحتملة : مثل أن تتم الإدارة للمرافق من خلال:

- أ- تولي سلطات الاحتلال إدارة المرافق
- ب- تولي الأردن إدارة المرافق (على غرار تولي الأردن للاماكن المقدسة)
- ج- تولي إدارة دولية من خلال الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو دولة إسلامية (تركيا مثلا) أو الاتحاد الأوروبي إدارة المرافق
- د- قيام المنظمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة وإدارة المرافق أو إدارات محلية متعددة في كل منطقة أو محافظة.
- هـ- ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيا .
- و- اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة وتولي الهيئات الدولية المساعدة (وهو أمر مختلف عن البند ج)
- ي- الفوضى.

3.3. آلية الانهيار، وهو أمر قد يتم من خلال:

- أ- ان يتم غياب السلطة بشكل تدريجي (مثلا حل الإدارة ذات الطابع السياسي دون حل الأجهزة الإدارية التي تدير المرافق)
- ب- الانهيار المفاجئ لكل الإدارات.

4.3. تطبيق الدولار المستقبلي من خلال:

- أ- وضع كل احتمال من الاحتمالات السبعة الواردة في البند ثانيا في دولاب وترتيب من 3-4 نتائج على كل احتمال، ثم دفع كل تداعي من التداعيات الاربعة (أو الثلاثة) لتوليد تداعيات عن كل منها طبقا لطول الفترة الزمنية التي يراد التنبؤ لها.

ب- يتم بناء مصفوفة لتحديد التفاعلات بين آخر حلقات التداعي في الدواليب.

الاحتمال الأول: نقص التمويل المالي

ان امكانية وقوع مثل هذا الاحتمال مرتبط بعدة عوامل أساسية منها تآكل شرعية السلطة الوطنية وبالتالي النقص الحاد في التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي سيأتي بنتائج سلبية على البناء المؤسساتي للسلطة الوطنية وهذا سيؤدي الى:

1. عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه والكهرباء على سداد ديونها نتيجة عدم سداد المواطنين لديونهم كما حدث في فترات عديدة ولكن في هذه الحالة سيكون بشكل اعتمق الأمر الذي سيؤدي الى انهيار الخدمات وتوفير الحاجات الأساسية من المياه والكهرباء والوقود.
2. قطع الكهرباء والمياه عن العديد من المناطق الجغرافية وستكون المناطق التي تعتمد بشكل كبير على اسرائيل في تأمين المياه والطاقة هي الأكثر عرضة (الخليل، رام الله، ريف القدس، بيت لحم) وسيليهما المناطق الأخرى فيما يتعلق بتوفير الكهرباء.
3. زيادة الاحتقان الاجتماعي نتيجة نقص الخدمات وهذا سيؤدي الى استقالة العديد من المجالس البلدية والقروية وقد يؤدي هذا الى حالة من الفوضى وستكون هذه العملية تدريجية ومتزايدة مع نقص الخدمات.

الاحتمال الثاني: استقالة السلطة الفلسطينية دون بديل

في حال حدوث هذا الاحتمال وهو الأقل احتمالاً بناء على الحديث مع العديد من السياسيين وفي رصد لتصريحات عديدة فان النتائج ستكون كارثية وخاصة أن جمهور المستفيدين بشكل مباشر من السلطة سيمانع هذا الاحتمال كما أن طبيعة بنية السلطة لن تسمح بمثل هذا الخيار (المصالح، الخوف من الجهول وغيره) وفي حال حدوث هذا الاحتمال (Low probability high Risk) فان حالة من الفوضى ستؤدي الى انهيار في الخدمات الأساسية (الكهرباء والمياه) وذلك باحتمالية توقف الجهات المزودة للخدمات عن العمل.

الاحتمال الثالث: صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني

ان عدم اتفاق فلسطيني على تحديد دور السلطة المستقبلية وقيام حالة من الصراع الفلسطيني - الفلسطيني حول دور السلطة سيؤدي الى تآكل في شرعيتها وفي هذه الحالة سيحدث تحبط شديد في ادارة مرافق البنية التحتية وستحاول اسرائيل استغلال حالة الصراع لتاجيها بين الفصائل الفلسطينية، وذلك باستخدام التزويد بالمياه والكهرباء لتقوية الجهوية والفتوية واعطاء الامتيازات لطرف على حساب طرف آخر.

الاحتمال الرابع: حل السلطة بقرار من الاحتلال الاسرائيلي

ان استعراض لتاريخ السلطة الفلسطينية وتعامل اسرائيل معها منذ انشائها يدل على أن اسرائيل غير معنية بحل السلطة ولكنها حريصة أن تبقى هذه السلطة رهينه وضعيفة وبالتالي (كما حدث في أموال الضرائب) ستكون السلطة في حالة ضعيفة جدا بدون الحاجة لحلها الأمر الذي سيؤدي الى ضعف الخدمات وفي تطوير البنية التحتية وعدم قدرة السلطة الوطنية على التعامل مع الحاجات المتزايدة لكميات من المياه الأمر الذي سيثير حالة من الاحتجاجات الشديدة الأمر الذي قد يؤدي بالسلطة الفلسطينية الى حل نفسها (حيث من المتوقع أن يكون احتياج الشعب الفلسطيني من المياه ما يقارب 500 مليون متر مكعب) وهذه الكمية من المستحيل توفيرها في ظل سلطة مرتهنة الى اسرائيل التي تحاول أن تحول المواطنين الفلسطينيين الى زبائن لشركة ميكروت وشركة الكهرباء الاسرائيلية.

الاحتمال الخامس: انتفاضة ثالثة

- تشير كافة المعطيات السياسية والاجتماعية الى ضعف احتمالية وقوع مثل هذه الانتفاضة وذلك للأسباب التالية:
1. المظاهر والنتائج السلبية المرتبطة بالذهن الفلسطيني للانتفاضة الثانية

2. عدم رغبة السلطة الوطنية بحدوث مثل هذا الاحتمال
3. قدرة اسرائيل على التكيف مع هذا الخيار ولكن في حالة حدوثه سيمنع العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان المياه والكهرباء الأمر الذي سيؤدي الى:
 1. قطع خدمات المياه والكهرباء عن هذه التجمعات
 2. انهيار تدريجي للسلطة الوطنية نتيجة عدم قدرتها على وقف الانتفاضة من جهة (لأسباب منها المصالح السياسي والصراع الداخلي) وعدم قدرتها على مواجهة الضغوط الاسرائيلية من جهة ثانية.

الاحتمال السادس: تضافر العوامل أو ما تسميه الدراسات المستقبلية (Synergy)

قد يكون تجمع أكثر من عامل هو السبب الرئيسي في حدوث انهيار السلطة ومن هذه العوامل:

- انسداد الأفق السياسي وفشل المشروع السياسي.
 - تآكل شرعيتها السياسية والاجتماعية.
 - نقص التمويل وعدم قدرتها على الايفاء بالتزاماتها.
 - الصراعات الداخلية وتفككها من الداخل.
 - اشتداد الأزمة بين الفصائل الفلسطينية.
 - ظهور قوى جديدة في المجتمع تطالب بحل السلطة.
 - رغبة اسرائيلية بضم اغوار ومناطق واسعة من منطقة ج.
- ان حدوث هذه العوامل مجتمعة أو جزء كبير منها سيؤدي بالضرورة الى انهيار السلطة، الأمر الذي سيحدث ارباكا كبيرا في خدمات البنية التحتية وهذا الاربك ستكون نتيجته مرهونة لآليات التكيف التي ستحدث عنها لاحقا.

4. القطاعات المتأثره:

1.4. قطاع المياه:

تعاقبت على إدارة قطاع المياه في فلسطين عدة إدارات منذ الحكم العثماني، فقد وقع هذا القطاع تحت إدارة الانتداب البريطاني ومن ثم الإدارة الأردنية (1948-1967) وصولاً إلى الاحتلال الإسرائيلي ، والذي سيطر على جميع الأراضي الفلسطينية خلال حربين أولاهما عام 1948 حيث سيطرت إسرائيل على نهر الأردن العلوي وثانيهما عام 1967 حيث سيطرت إسرائيل على جميع مصادر المياه السطحية والجوفية وأصدرت جملة من الأوامر العسكرية تمثلت بوضع المياه كأملك دولة ولا يحق استخدامها إلا بتصاريح تُمنح من الإدارة العسكرية.

وقد تمثلت هيكلية إدارة قطاع المياه تحت الاحتلال بسيطرة الإدارة المدنية وضابط المياه على كافة القضايا المتعلقة بإدارة مصادر المياه، إضافةً إلى إخضاع دائرة مياه الضفة الغربية والتي تأسست في عهد الإدارة الأردنية قبل عام 1967، ضمن مسؤوليات سلطة المصادر الطبيعية وفق القانون الأردني رقم 12/ لعام 1966، إلى صلاحيات الحاكم العسكري، ووُضعت تحت إشراف ومتابعة ضابط المياه في الإدارة المدنية و تم تحديد مسؤولياتها بمتابعة القضايا المتعلقة بتزويد المياه

للبلديات ومصالح المياه في الضفة الغربية ومنح صلاحيتها في تشغيل الآبار إلى شركة ميكوروت وقد بلغت كميات المياه التي تشرف على توزيعها كمياه شرب بالجملة ما مجموعه 27 م³ سنويا .
أما على مستوى تزويد خدمات المياه للمواطنين الفلسطينيين فقد تم الإبقاء على الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية، إضافةً على مصلحة مياه محافظة القدس (تم إنشاؤها وفق القانون الأردني رقم 1966/9) وسلطة مياه ومجاري بيت لحم (تم إنشاؤها وفق أمر عسكري في عام 1972) وبالتالي فإن علاقة المواطن الفلسطيني كانت مع هذه المؤسسات بشكل مباشر.

1993-الآن:

استمرت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية ولم تنتهي، وبتغير الوضع السياسي بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ في سبتمبر 1993، والاتفاقية المرحلية حول الضفة وقطاع غزة عام 1995، حيث اعتبرت الاتفاقية المرحلية "أوسلو 2" في البند 40 من الملحق الثالث "بروتوكول التعاون الاقتصادي" أن قضية الحقوق المائية من المواضيع المؤجلة إلى مفاوضات الوضع النهائي.

وبموجب هذه الاتفاقية "بند 40" تم تأسيس لجنة المياه المشتركة والتي يتم من خلالها التعامل مع مشاريع المياه والصرف الصحي في الضفة الغربية سواء الفلسطينية أو المشاريع المرتبطة بالمستوطنات من خلال موافقة هذه اللجنة المشتركة على إصدار التصاريح لهذه المشاريع، حيث تم اتباع موافقة اللجنة المشتركة بموافقة الإدارة المدنية على تنفيذ مشاريع المياه مما أوجد حالة ادت الى عرقلة تنفيذ هذه المشاريع ، وجعلت سلطة المياه الفلسطينية في وصف هذه اللجنة بأنها لجنة عراقيل وتأخير.

كان من المفترض حسب الاتفاقية المرحلية وبموجب قرار نقل الصلاحيات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني لكافة الشؤون المدنية بما في ذلك المياه وضع دائرة مياه الضفة الغربية تحت إشراف ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، إلا أن ذلك لم يحدث حيث بقيت هذه الدائرة تحت إشراف وصلاحيات ضابط المياه في الإدارة المدنية .

ومع إنشاء السلطة الفلسطينية تم إصدار قرار رئاسي رقم 90/لسنة 1995، يتعلق بإنشاء سلطة المياه وإصدار قانون المياه رقم 2/لسنة 1996، وتعديلاته بالقانون رقم 3/لسنة 2002، حيث هدف القانون إلى تطوير وإدارة مصادر المياه وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث، وأعطى سلطة المياه صلاحيات إدارة مصادر المياه.

ومع بداية عمل سلطة المياه قامت هذه السلطة بالدور المركزي في تجهيز مخططات البنية التحتية للمياه والصرف الصحي ، إضافة الى مشاريع حفر ابار المياه الانتاجية وذلك بموازنات مالية ضخمة مموله من الدول المانحة ، ومنها ما يزيد عن حفر 12 بئر انتاجي قامت سلطة المياه بتسليم ادارتها لدائرة مياه الضفة الغربية بعد تدعيم كادرها الوظيفي المعين في عهد الادارة المدنية ضمن خطة لبناء مصلحة المياه الوطنية كمؤسسة مسؤولة عن كل ما يتعلق بانتاج ونقل وشراء المياه بالجملة ، الا ان اشراف الادارة المدنية ورفضها للالتزام بنقل صلاحيات دائرة مياه الضفة الغربية للسلطة دفع السلطة الى استصدار قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2010 بنقل الموظفين المعينين في عهد الادارة المدنية بقرار احادي الجانب الى سلطة المياه واعتبار الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة بعد عام 1996 جزء من هيكلية هذه الدائرة ، الا ان التزام الموظفين المسجلين في الادارة المدنية كان ضعيفا بتنفيذ القرار مما اوجد صيغة تمثل بوجود دائرة مياه تتبع للادارة المدنية ودائرة مياه تتبع للسلطة الفلسطينية

وعلى مستوى تقديم خدمات المياه تبعت هذه الصلاحيات للبلديات والمجالس القروية ومصصلحة مياه محافظة القدس وسلطة مياه ومجاري بيت لحم، حيث أنها تزويد بالجملة من خلال دائرة مياه الضفة الغربية بكميات تُقدر في العام 2011 بـ 3م49 في الضفة الغربية ، كميات مخصصة للشرب بالإضافة إلى بعض الآبار التي تديرها البلديات كبلدية نابلس وطولكرم.

ان واقع تزود الفلسطينيين بالمياه بقيت في مستوى متدني حيث بلغت حصة الفرد اليومية 75 لتر في العام 2011 في الضفة الغربية ، على الرغم من الاموال التي تم الاستثمار بها من قبل الدول المانحة في البنية التحتية لقطاع المياه ، وذلك يعود لسبب رئيسي متعلق بعدم كفاية امدادات المياه مقارنة بمعدل الطلب عليها وارتباط ذلك اساسا بالقيود التي فرضتها الاتفاقيات المرحلية.

ان ابقاء الحقوق المائية الفلسطينية ضمن السيطرة الاسرائيلية وتحكم الاخيرة بكل ما يتعلق بانشاء البنية التحتية وتطوير مصادر المياه يجعل دور السلطة الفلسطينية محدود جدا في جميع القضايا المتعلقة بالتخطيط وتطوير مصادر المياه.

المحافظة	عدد السكان	كمية الزيادة خارج السيطرة الاسرائيلية/ مليون متر مكعب	كميات المياه المشتراه من ميكروت/ مليون متر مكعب ونسبتها (%)
جنين	275	8,3	2
طوباس	56	10	4
طولكرم	166	14	5,2
نابلس	340	14	4
قلقيلية	98	11	5,7
سلفيت	65	5,2	2,7
رام الله	310	3,08	16,6
أريحا	46	25	2
القدس	148	8	4
بيت لحم	192	4,5	7,6
الخليل	625	7,8	12,6
	2,145	98,6	56,7

جدول رقم 1. كميات المياه المستهلكة في المحافظات وحسب مصدر التزود (سلطة المياه .2012)

يتبين من الجدول اعلاه أن مجموع استهلاك المياه في الضفة الغربية لأغراض الشرب هي 155,3 مليون متر مكعب (98,6 من المصادر المحلية و56,7 مليون متر مكعب عن طريق ميكروت) أي أن ما يتم الاعتماد عليه من الشركة الاسرائيلية هو (36,5 %) علما ان الاحتياج يتجاوز 500 مليون متر مكعب سنويا .

ويوضح الجدول ان أقل نسبة اعتماد على شركة ميكروت هي قلقيلية (0.5) وأعلى نسبة اعتماد هي (رام الله والقدس والخليل بنسبه تفوق 80%) وأن معدل اعتماد المحافظات الفلسطينية على الخدمه المسيطر عليها من اسرائيل بشكل مباشر (29.4%) وهذه السيطره في تزايد مستمر.

العوامل التي ستكون مؤثرة على أي آلية فلسطينية لتقديم الخدمات:

1. السيطرة الاسرائيلية على (80%) من مصادر المياه (98%) من مصادر الطاقة.
2. الازدياد بشكل مضطرد للاحتياجات من خلال الزيادة السكانية حيث تحتاج الضفة الغربية. الى زيادة تقدر بحوالي 1% من الطاقة ، 3% زيادة سنوية من المياه.
3. زيادة أسعار المياه والطاقة الممكنة في حالة شرائها من اسرائيل.
4. البيئة الدولية والاقليمية قد تلعب دورا كبيرا في نجاح أو اخفاق أي ادارة فلسطينية.
5. البيئة المحلية (اتفاق الفصائل، مستوى الفوضى، طبيعة وبيئة الادارة المحلية).

2.4. قطاع الطاقة:

بلغت كمية الطاقة الكهربائية المستوردة في الأراضي الفلسطينية حوالي 4,2 مليون ميغا واط/ ساعة وبلغت كمية الطاقة المستوردة من البترين 172 مليون لتر وحوال 476 مليون لتر من السولار، بالاضافة الى 122 مليون طن من غاز البترول المسيل وذلك خلال عام 2010. (مركز الاحصاء الفلسطيني، 2011)

ويبلغ معدل استهلاك الأسرة من الكهرباء في الأراضي الفلسطينية حوالي 266 كيلو واط/ ساعة و 46 لتر من البترين و 21 كيلو غرام من الغاز المسيل و 10 لتر من الكاز للأسر التي استخدمت هذه الطاقة ويبين الجدول التالي الطاقة المستوردة في الأراضي الفلسطينية حسب حسب الشهر وشكل الطاقة.

وفي الضفة الغربية على وجه الخصوص فان توزيع معدل استهلاك الأسر من الطاقة التي استخدمت الطاقة حسب المناطق كانون ثاني 2011 هي حسب الجدول رقم (2)

يدار قطاع الكهرباء الفلسطيني من خلال البلديات وشركة كهرباء القدس وشركة كهرباء الشمال وشركة كهرباء الجنوب، ولكن جميع هذه الشركات والبلديات هي موزع لكهرباء مستوردة من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، ولا يتم استيراد سوى 2% من الأردن لصالح بلدية أريحا. جدول رقم (3)

اما بالنسبة الى الوقود فان جميع الكميات المستهلكة في الضفة الغربية فهي مستوردة من طريق اسرائيل وتتحكم اسرائيل بها وتقوم بتوريدها الى الضفة على اسس تجاريه.

معدل استهلاك الأسرة						المنطقة
الكهرباء (كيلو واط/ ساعة	الحطب (كغم)	غازالبترو ل المسيل (كغم)	كاز (لتر)	بتزين (لتر)	سولار (لتر)	
266	228	21	10	46	102	الأراضي الفلسطينية
256	313	24	20	77	113	الضفة الغربية
220	219	22	15	79	95	شمال الضفة الغربية
314	364	23	23	89	170	وسط الضفة الغربية
244	419	26	22	56	74	جنوب الضفة الغربية

جدول رقم 2. معدل استهلاك الأسرة من الطاقة للأسر التي استخدمت الطاقة في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة، كانون الثاني 2011 (سلطة الطاقة، 2012).

ويتم استيراد الكهرباء من خلال حوالي 154 نقطة ربط بين الشركة القطرية الاسرائيلية وشركات التوزيع الفلسطينية أو المجالس القروية أو البلدية كما انه لا بد من ملاحظة أن جزء كبير من المستوطنات أيضا تتلقى من نفس نقاط الربط، الأمر الذي يجعل أيضا المستوطنات جزء من آليات التحكم في هذا القطاع.

Year	Gaza Consumption				West Bank consumption				Total Consumption - IEC
	Gaza Power Plant	Egypt	IEC	Total Gaza	Other West Bank Areas - IEC	JDECO Area		Total WB	
						IEC	Jordan		
Jan	35,174,720	11,329,500	102,233,590	148,737,810	96,589,112	148,577,298	5,859,500	251,025,910	347,400,000
Feb	26,737,010	11,519,550	97,094,500	135,351,060	73,422,046	130,283,454	5,112,500	208,818,000	300,800,000
Mar	21,424,010	12,820,500	88,241,919	122,486,429	108,363,037	143,095,044	6,421,500	257,879,581	339,700,000
Apr	18,098,770	11,903,850	94,181,453	124,184,073	87,360,857	89,457,690	6,975,000	183,793,547	271,000,000
May	19,627,560	12,110,700	87,398,437	119,136,697	97,239,341	113,262,222	6,362,500	216,864,063	297,900,000
Jun	16,570,490	12,133,800	95,121,771	123,826,061	92,943,315	130,234,914	1,968,000	225,146,229	318,300,000
Jul	19,702,850	14,523,600	82,799,899	117,026,349	130,637,151	133,762,950	4,256,500	268,656,601	347,200,000
Aug	21,870,500	12,297,600	86,632,950	120,801,050	190,969,436	149,197,614	4,425,000	344,592,050	426,800,000
Sep	33,733,630	12,647,250	92,125,353	138,506,233	115,511,477	130,663,170	3,654,500	249,829,147	338,300,000
Oct	35,728,340	10,961,528	80,817,118	127,506,986	117,200,082	130,882,800	3,112,000	251,194,882	328,900,000
Nov	23,298,260	10,795,943	100,898,760	134,992,963	82,858,660	118,442,580	232,500	201,533,740	302,200,000
Dec	33,018,130	11,817,383	86,651,832	131,487,345	106,414,500	154,033,668	0	260,448,168	347,100,000
Total	304,984,270	144,861,204	1,094,197,581	1,544,043,055	1,299,509,015	1,571,893,404	48,379,500	2,919,781,919	3,965,600,000

جدول رقم 3. كميات الكهرباء المستهلكة شهريا عام 2011 (سلطة الطاقة. 2012).

5. آليات التكيف:

نتيجة التجربة الطويلة والقدرة المكتسبة للشعب الفلسطيني فقد تولدت لديه قدرة على خلق آليات التكيف مع كافة الاحتمالات وبالتالي فان الآليات التي يمكن أن تحدث في حالة انهيار السلطة:

- **تولي سلطات الاحتلال ادارة المرافق:** هذه الآلية لادارة المرافق هي ليست جديدة على المجتمع الفلسطيني ولكن طبيعة هذا الخيار ليس بالضرورة أن يكون كما كان الحال قبل قدوم السلطة الوطنية بالرغم من الادارة المرئية التابعة للاحتلال ما زالت قائمة وتمارس كافة صلاحياتها في مناطق ج وستتمكن من اعادة التشغيل بشكل سريع وسيكون انعكاس ذلك على البنية التحتية.
1. انهيار الهياكل المؤسساتية التي أقامتها السلطة الوطنية

2. اعادة هيكلة آليات تقديم الخدمات وخاصة قطاع المياه
 3. توسيع صلاحيات شركتي ميكروت للمياه وشركة كهرباء اسرائيل
 4. التحكم في كميات المياه التي تفتح للتجمعات السكانية الفلسطينية
 5. اعطاء دور كبير وفاعل للموظفين الفلسطينيين في الادارة المدنية
- **تولي الأردن ادارة الموافق:** (على غرار تولي الأردن ادارة المقدسات) تستطيع الأردن بشكل عملي من عمل ترتيب لادارة المرافق العامة وخدمات البنية التحتية على غرار ما حدث في اتفاقية ادارة المقدسات ولكن هذه الآلية مرهونة بقبول اسرائيل حيث أنها تتحكم بشكل كبير في المياه، 80% من مصادر المياه 36,5% من كميات التزود بالمياه و 98% من التزود بالكهرباء " وأن أي ترتيبات مع السلطة الفلسطينية ليست ذات قيمة بدون موافقة اسرائيل.
 - **قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار ادارة بديلة لادارة الموافق أو ادارات محلية في كل منطقة**
هذه الآلية مرتبطة أيضا بمدى قبول اسرائيل لهذه الآليات وقد تكون هذه الادارات مقبولة اذا لم تعطي اسرائيل موفقتها عليها كما حدث مع انتخابات البلديات عام 1976 وبالتالي ستصبح هذه الادارات مشلولة وغير قابلة للحياة حيث ان اسرائيل هي التي ستتحكم بالبنية التحتية وفي حالة موافقة التنظيمات على هذه الادارات وقبول اسرائيل فيها ستكون شرعيتها الاجتماعية هي في المستوى الأدنى الأمر الذي سيعيق قدرتها في تقديم الخدمات.
 - **ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيا**
هذه الآلية شبه موجودة من الناحية العملية فهناك عدد كبير من القرى الفلسطينية مرتبط بشبكة البنية التحتية للمياه التي هي نفسها تخدم المستوطنات وتتحكم المستوطنات بهذه الشبكات.
وكذلك الحال بالنسبة للكهرباء حيث أن الشبكة التي تخدم المستوطنات هي نفسها الشبكة التي تخدم شمال وجنوب الضفة الغربية ودمج هذه الشبكات مع ادارة المستوطنات أمر في غاية السهولة من الناحية الفنية .
 - **تولي ادارة دولية من خلال الأمم المتحدة أو الجامعة العربية أو دولة اسلامية (تركيا) أو الاتحاد الأوروبي**
ادارة المرافق، هذه الآلية ممكنة ولكن مشروطة بتعاون اسرائيل وقد تقبل اسرائيل بادارة الخدمات دون أي تواجد له معنى سياسي أو سيادي ويقتصر على الدور التمويلي .
 - **اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة وتولي الهيئات الدولية للمساعدة** (وهو أمر مختلف عن البند السابق)
حيث في هذه الآلية فقط يتم شراء الكهرباء والمياه ودفع أثمانها اما للادارة المدنية الاسرائيلية أو للمزود الاسرائيلي مباشرة (شركة الكهرباء وشركة ميكروت) كما حدث في دفع أثمان الكهرباء في قطاع غزة أي أن الدور سيكون تمويلي فقط على شكل اغاثي.
 - **الفوضى**
هذه الحالة ليست افتراضية حيث أنها حدثت في مواقع كثيرة (الصومال والعراق مثلا) وقد تستمر الفوضى مدة ليست قصيرة بعدها يصار الى تدخل اما اسرائيلي أو دولي أو احدى الآليات السابقة، وهذه الحالة الفوضوية ستكون كارثة على ادارة الخدمات مما سيؤدي الى مشاكل اجتماعية لا حصر لها.

6. آليات الانهيار، قد يتم انهيار السلطة باحدى الآليات التالية:

1. أن يتم غياب السلطة بشكل تدريجي وهذا ممكن من خلال حل الادارات ذات الطابع السياسي والابقاء على شبه ادارة مدنية فلسطينية تدير المرافق، أو ابقاء البلديات وشركات توزيع المياه والكهرباء على حالها.
2. الانهيار المفاجئ لكل الادارات، وهذا سيحدث الفوضى الأمر الذي قد يؤدي الى الآتي:
 - توقف الخدمات وحدوث فوضى في التعامل مع المصادر المحلية وخاصة المياه
 - بروز قوى مجتمعية تسيطر على الادارات، المرافق والخدمات
 - تدخل اسرائيلي لاعادة احتلال المناطق وضمها بشكل فعلي وانشاء هياكل جديدة (تجربة تعيين لجان بلديات)

7. تحديد التداعيات لكل آلية تكيف:

لكي يتم معرفة على اليه التكيف الاقرب الى الحدوث والتعرف على تداعياتها والانعكاسات والسلبيات لابد من تحديد التداعيات بشكل منهجي وقد استخدم دولاب المستقبل واستطلاع الراي لدى الخبراء لهذا الغرض.

السيناريو الأول: تولي سلطات الاحتلال ادارة المرافق

1. الانعكاسات المؤسسية

- ستكون الادارة العسكرية (الادارة المدنية)صلاحيات ادارة قطاعي المياه والطاقة
- سيتم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين في كل من سلطة المياه وسلطة الطاقة وقد يستوعب عدد كبير منهم في الادارة المدنية
- سيصار الى اعادة تفعيل الأوامر العسكرية الخاصة بالمياه والطاقة

2. الانعكاس على مستوى الخدمات : من البديهي أن يصار الى تقديم خدمات الى السكان الفلسطينيين بناء على

الوضع الذي سينشأ، وحيث أن اسرائيل ستكون صاحبة الولاية على هذه المناطق فانها ستتولى بشكل كامل مسؤولية الخدمات للسكان، وهذا لن يحدث تغيير كبير على الوضع القائم في قطاع الطاقة وقد يؤدي الى انهيار هياكل مؤسسات السلطة القائمة في قطاع المياه التي تؤدي خدمات مثل مجالس الخدمات المشتركة ومصالح المياه التي انشأت حديثاً، وتفيد سلطات الاحتلال الوضع الى ما كان عليه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بمعنى ابقاء البلديات كمزود رئيسي من خلال الشركاء من شركة ميكروت واحالة الخدمات لكافة المناطق التي انشأت فيها مزودي خدمة جديدة الى " دائرة مياه الضفة الغربية" التي ما زالت موجودة وتمارس مهامها تحت ادارة الحكم العسكري الاسرائيلي وستبقى هذه الدائرة وبالتنسيق مع شركة ميكروت الاسرائيلية المشغل الرئيسي لقطاع الخدمات من حيث الصيانة والتشغيل اليومي.

أما في قطاع الطاقة فلن يحدث تغيير يذكر كما ذكر سابقا حيث ستستمر الشركة القطرية الاسرائيلية بالاستمرار في تزويد الخدمة، وستكون اسرائيل أيضا هي المزود الرئيسي للوقود كما هو الحال عليه الآن.

3. التدايعات على المدى البعيد: من المحتمل على المدى البعيد أن يتم ربط مزيد من القرى والتجمعات الفلسطينية بالمستوطنات الأمر الذي يجعل تحكم المستوطنين بالخدمات أمر في غاية الخطورة.

السيناريو الثاني: قيام التنظيمات الفلسطينية باختيار ادارة بديلة لادارة المرافق أو أن يقوم المجتمع بتنظيم نفسه.

استنادا الى التجربة الفلسطينية في انتخابات عام 1976 حيث تم انتخاب مجالس بلدية وطنية وبعد فترة قامت سلطات الاحتلال بحلها وتعيين لجان بلدية، ولهذا فان هذا الخيار محفوف بمخاطر الفشل الأمر الذي يعكس نفسه على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة ضعف الخدمات وبناء عليه فان هذا الخيار مرهون بموقف اسرائيل من جهة والاتفاق الفلسطيني بعدم تسييس اللجان المتفق عليها من جهة ثانية وقد يكون لهذا الخيار التدايعات التالية:

1. عدم اتفاق الفصائل والقوى الاجتماعية وبالتالي سيكون فوضى في تقديم الخدمات
2. قطع المياه والكهرباء بشكل مستمر بسبب تخريب في البنية التحتية (سرقات أو شبك غير منظم) مما يؤدي الى اتخاذ الشركات الاسرائيلية تدابير بقطع الخدمات.
3. في حال تحقيق هذا الخيار فقد ينشأ سوء ادارة لمثل هذه الخدمات اما بسبب عدم كفاءة اللجان المختارة لادارة هذه الخدمات أو لأي أسباب أخرى.

وفي هذا الخيار ستكون الأوضاع هي الأسوأ في كل من رام الله، القدس والخليل، بيت لحم حيث تسيطر شركة ميكروت على ما نسبته 84%، 83%، 82% على التوالي في حالة قطاع المياه وستكون كافة مناطق الضفة الغربية باستثناء أريحا (2%) مسيطر عليها بنسبة 98% من قبل اسرائيل في قطاع الكهرباء.

السيناريو الثالث: ربط المرافق بالمستوطنات

قد يكون هذا الخيار هو الأكثر تعقيدا وصعوبة من الناحية العملية حيث ستكون المستوطنات هي المتحكم بادارة الخدمات وقد تساعد اسرائيل (الحكومة) المستوطنات في أخذ هذا الدور وذلك من اجل خلق شرعية لهذه المستوطنات من جهة ولاحداث تطبيع بالقوة بين لجان محلية ومجالس خدمات المستوطنات، الأمر الذي سيحدث انشقاق في الشارع الفلسطيني حول آليات التعامل مع هذه الخدمات وبالتالي فان الأمر قد يتطور الى صراع داخلي فلسطيني خاصة في سياق حالة لاجباط والتشكيك التي سنتشأ، وهناك في الوقت الحاضر واقع بأن عدد كبير من القرى والتجمعات الفلسطينية تخدم من نفس البنية التحتية للمستوطنات وخاصة الكهرباء في شمال وجنوب الضفة الغربية في حالة المياه.

ان هذا الخيار سيؤثر ليس فقط على تقديم الخدمات ونوعيتها ولكن سيحدث تغييرات بنوية في البنية التحتية بحيث يصبح مع الزمن التحكم في الشبكات والخطوط الرئيسية بأيدي المستوطنين ولا يستغرب أن يقوم المستوطنين بانشاء شركات خاصة لتوزيع وادارة هذه الخدمات كما حدث في مستوطنة أريئيل، حيث أنشأ المستوطنين شركة خاصة لنقل المياه العادمة من المستوطنة الى داخل اسرائيل، وكذلك الأمر يفكر به في نفس الاطار لادارة محطة تنقية النبي موسى، والجدير بالذكر أن محطة تنقية المياه العادمة في بلدية البيرة تقوم بعمل تنقية لمستوطنة بسغوت المقامة على أراضي مدينة البيرة.

وفي مقال نشرته: عميرة هاس" في صحيفة هآرتس الاسرائيلية أشارت الى أن السلطة الفلسطينية ساهمت بشكل أو بآخر بتعميق السيطرة الاسرائيلية على أراضي الضفة الغربية، وأضافت أن أغلب المشاريع الكبرى لتوسعة شبكة البنى التحتية في المستوطنات التي تم تطويرها ما بين 1995-2008 قد حظيت بموافقة السلطة، وفي بحث للباحث البريطاني جان سلي، الذي استند فيه الى 142 محضر للجنة المياه الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة أن السلطات الاسرائيلية حرصت دائما على ربط البنية التحتية للمستوطنات بالشبكة الفلسطينية، وما يهنا هو أن التفكير بالسيطرة على البنية التحتية

الفلسطينية موجود في ذهن صانع القرار في الحكومة الاسرائيلية ولدى قادة المستوطنين ولم يبقى الأمر في اطار النظر حيث بالفعل فان المستوطنون استولوا على 30 نبعاً لمياه الشرب في الضفة الغربية وهناك حوالي 26 نبع يتم التخطيط للاستيلاء عليها باعلائها مناطق محظورة على الفلسطينيين وسيزداد هذا الأمر بزيادة ضعف السلطة الفلسطينية وزيادة عدد المستوطنين، وقد يساهم توسع البنية التحتية السياحية للمستوطنات في زيادة الرغبة لدى المستوطنين بالاستيلاء الى البنية التحتية ومصادرها في الضفة الغربية وخاصة الينابيع .

السيناريو الرابع: تولى ادارة دولية او اسلامية او عربية ادارة الخدمات " سواء بالتمويل أو بالادارة المباشرة هذه الآلية ممكنة من الناحية النظرية ولكنها في غاية الصعوبة من الناحية العملية، وقد يفتقر دور المؤسسات الدولية على التمويل وضمن استمرار الخدمات بدفع أثمان الخدمة لاسرائيل كما هو الحال في شركة كهرباء غزة الذي يقوم الاتحاد الأوروبي بتسديد أثمان الوقود لتوليد التيار الكهربائي.

وقد ينشأ من هذا الخيار تعقيدات قانونية كثيرة وقد افتقر الدور الدولي والعربي على تقديم المساعدات الانسانية عند قيام اسرائيل بالانسحاب من غزة، وبعد انقلاب حماس " اهيأ السلطة الشرعية" استمر هذا الدور بدون طرح لادارة دولية لقطاع غزة كمرحلة انتقالية لانتهاء حالة الخلاف الفلسطيني على الحكومة الشرعية.

الأمر الذي يشير الى صعوبة التدخل الدولي بشكل عضوي في حالة اهيأ السلطة الأمر الذي سيؤدي الى تردي الأوضاع المعيشية الأمر الذي سيجعل المجتمع الدولي يتعامل بشكل انساني فقد في الفراغ الذي سينشأ من اهيأ السلطة، والجدير بالذكر انه في حال اتخذت منظمة التحرير قرار بحل السلطة فانها ستخبر المجتمع الدولي بذلك الأمر الذي قد لا يحظى بموافقة وبالتالي عزوفه عن أي تدخل وسيقتصر في هذه الحالة تدخله على الشكل الاغاثي كما ذكر سابقاً .

السيناريو الخامس: الفوضى

قد يكون هذا الخيار هو الأسوأ ولكنه عالي الاحتمالية Low Probability High Risk حيث ان السؤال المركزي في هذا السيناريو مرتبط بشكل كبير في آلية اهيأ السلطة، فاذا كان بقرار من منظمة التحرير فان نتائجه باتجاه الفوضى أقل بكثير من لو كان القرار اسرائيلياً، او اذا كان الاهيأ بفعل تآكل ادارات وقدرة السلطة وفي حالة هذا الخيار فان تداعياته على البنية التحتية قد تكون الآتي:

1. الفوضى في أداء الخدمات وبروز نزاعات اجتماعية عديدة
2. تزايد حالات الاعتداء على البنية التحتية
3. ارتفاع نسبة عدم الدفع للخدمات وبالتالي توقف الخدمة في كثير من المناطق
4. قد يكون الخيار حل السلطات تبعات بتوقف المساعدات الدولية الأمر الذي سيؤدي الى اهيأ كثير من الخدمات لعدم قدرتها على دفع مصاريف التشغيل والصيانة.

8. دور الفاعلين الأساسيين ما بعد الانهيأ في تقديم الخدمات:

ان تعدد الفاعلين الأساسيين في تقديم الخدمات ما بعد الانهيأ سيعقد الموضوع بشكل كبير وذلك لانه مرتبط بالقدرة والفاعلية لهؤلاء الفاعلين التي ستتأثر سلباً أو إيجاباً باهيأ السلطة ويمكن تحديد الفاعلين في ستة مجموعات.

1. مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني: بالرغم من الخبرة الطويلة في العمل التنموي والقدرات اللوجستية ومرونة اتخاذ القرار فيها إلا أن خبرتها في تقديم خدمات الكهرباء والمياه محدودة جدا وخاصة عند الحديث عن التجمعات السكانية الكبيرة، وقد يقتصر دور مؤسسات المجتمع المدني على أن تكون رديفا لأي ادارة محلية بديلة أو لمؤسسات الحكم المحلي، وقد تشكل أيضا آلية لتوفير الدعم المالي لضمان مصاريف التشغيل والصيانة، كما أن لها دور أساسي في تشجيع المجتمع الدولي في التدخل المباشر في ضمان حصول المواطنين على الخدمة من خلال الدعم والمناصرة وتجنيد الأموال اللازمة لذلك.

2. هيئات الحكم المحلي: من المفترض أن تلعب مؤسسات الحكم المحلي دورا أساسيا في تقديم الخدمات وهي ستشكل الجسم الأساسي لضمان استمرار هذه الخدمات ولكنه هذا الأمر مرهون بالآتي:

- شرعية هيئات الحكم المحلي.
- مدى تعاون المجتمع معها وخاصة اذا كانت معنية أو بدون توافق سياسي واجتماعي.
- قدرتها المالية والادارية.
- رغبة اسرائيل في استمرار تقديم الكهرباء والمياه اليها.

وعلى الرغم من كل ما ذكر فقد تشكل هيئات الحكم المحلي المعنية خيار استمرار الخدمات وقبول فلسطيني لها على مضض لها كما حدثت في أواخر السبعينات، حيث قامت اسرائيل بتعيين لجان هيئات محلية وتعامل معها المواطنين بشكل طبيعي بالرغم من عدم شرعيتها.

3. المؤسسات الدولية: قد تلعب المؤسسات الدولية دورا أساسيا في ضمان التمويل وادخال مواد الصيانة والتشغيل، وقد تمارس هذا الدور برضاء اسرائيل والمجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه المؤسسات ستبقى قدرتها محدودة في كثير من الأمور الأساسية لتقديم الخدمة مثل جمع الفواتير والتعامل مع القضايا اليومية من تشغيل وصيانة، وقضايا الاعتداء على الممتلكات العامة والبنية التحتية

4. اسرائيل والمستوطنات: ليس من المبالغة أنهما اللاعب الأساسي في قطاع البنية التحتية وتصرفات الحكم العسكري والمستوطنين هو الذي سيمكن أي ادارة محلية أو مؤسسة دولية من العمل.

حيث أنهم يسيطرون على مصادر الكهرباء والمياه، ومن الممكن أن يستغل المستوطنون الوضع الذي سينشأ لتوسيع نفوذهم ومناطقهم وأحكام سيطرتهم على الآبار ومحطات التوزيع وغيرها.

5. القطاع الخاص: سينطوي ائثار السلطة على حسائر كبيره تطل كافة مناحي الحياة الاقتصادية وسيعاني القطاع الخاص من مشاكل عديدة ولكن في مجال البنية التحتية سيكون غير قادر على:

- توريد قطع الغيار اللازمة للتشغيل والصيانة عدم ضمان السداد.
 - ان ارتفاع مستويات الفقر والبطالة الذي سيحدثه انهيار السلطة وبالتالي فقد آلاف الأسر لدخلهم سيشكل عبء على القطاع الخاص في تحمل المسؤولية الاجتماعية في المساعدة في تقديم مشاريع للبنية التحتية.
 - لن يستطيع بأي حال من الأحوال القطاع الخاص بإدارة قطاع الخدمات وذلك لأسباب عدم توفر الخبرة أو الخوف من الفشل أو نقص التمويل اللازم لإدارة هذه الخدمات.
6. المصالح والشركات القائمة على الخدمة (مصالح المياه وشركات الكهرباء) تلعب هذه المصالح في قطاع المياه أهمية كبيرة مثل مصلحة مياه محافظة القدس ومصلحة مياه بيت لحم وغيرها. فان تقويتها امر في غاية الاهمية.
- وكذلك الأمر بالنسبة لشركات الكهرباء (القدس، الشمال، الجنوب) ولكن هذه الشركات والمصالح تؤدي خدماتها بناء على تزويد اسرائيل لها بالمياه والكهرباء وفي حالة ضمان هذا التزويد فان هذه الشركات ستقوم بتوفير الخدمة لأكثر من 60% من المواطنين، وهذا يعتمد أيضا على ضمان تسديد المواطنين لفواتيرهم وضمان تعاون الجمهور بعدم الاعتداء على البنية التحتية وهو ما حدث في كثير من الأحيان (الانتفاضة الأولى، الثانية).

9. النتائج:

ان مراجعة كمية السيناريوهات المطروحة وتحت كل الظروف فان اسرائيل هي العامل الحاسم في ادارة الخدمات والبنية التحتية في الضفة الغربية، وهذا يعني أن تطبيق كل السيناريوهات أمر ممكن من الناحية النظرية ولكنه غير ممكن من الناحية العملية دون موافقة اسرائيل أو تعاونها في كل السيناريوهات المقترحة ولفحص تداعيات السيناريوهات تم اعطاء علامة من 1-5 لكل سيناريو حسب تداعياته كانت النتائج على النحو الآتي:

تبين من عملية فحص احتمالية الوقوع لكل سيناريو حيث أن احتمالية تولى اسرائيل المسؤولية هي الأعلى ونسبة 45.4% في حين ان السيناريو الثاني من حيث نسبة الاحتمالية هو ربط المرافق بالمستوطنات بنسبة 27,2% وباقي الاحتمالات ادارة ذاتية، ادارة دولية، والفوضى هي 3,7%، 11%، 12,7% على التوالي، فاذا ما تم جمع السيناريو الأول والثاني وهما خياران تتحكم اسرائيل بهما بنسبة 100% سيكون القدرة على احتمالية 72,6% .

تم عمل هذا الاحتمال بناء على أخذ بعين الاعتبار نسبة السيطرة والقدرة والتحكم في كل من البنية التحتية والموارد. ولكن يجب التعامل مع هذه الأرقام في سياق ربطها بالتداعيات السياسية والاقتصادية والعامل الاقليمي والدولي والظروف التي ستنشأ في الضفة الغربية والتوازنات السياسية الاسرائيلية.

تستند هذه النتائج الى أمرين أساسيين هو أن انهيار السلطة قد يأخذ عدة وجوه وعدة آليات وبالتالي فان ميكانيزمات التكيف ستعتمد بالاضافة الى الظروف المحلية والاقليمية والدولية الى آليات وطبيعة الانهيار، قد تكون تداعياته قصيرة

الأمد وطويلة الأمد وأن تطور الأمور على الأرض في حالة الانهيار هو الذي سيحدد الى حد كبير آليات التكيف وتأثيرات خيارات التكيف. وبالتالي :

1. أن التغيير الملموس في أوضاع الخدمات والبنية التحتية لن يتغير كثيرا عند إعادة الاحتلال لمسؤوليته عن الأراضي الفلسطينية حيث أن الوضع القائم سيكون شبيه الى حد كبير الوضع الجديد الذي سينشأ بعد انهيار السلطة.
2. الخيارات الأخرى (استيلاء المستوطنين على البنية التحتية، الفوضى) هي التي ستكون الأكثر كارثية وهي التي ستوقع الضرر الكبير في الخدمات.
3. الدور الأساسي في حال عدم حصول الخيار الأول هو سيكون على عاتق هيئات الحكم المحلي ومؤسسات المجتمع المدني من جانب تقديم الخدمات وتنظيمها ومن جانب منع خيار الفوضى الى حد كبير وقد تلعب القوى المجتمعية دورا أكثر بين ما ستلعبه التنظيمات السياسية التي هي الأخرى ستعاني من نتائج وتداعيات الانهيار.
4. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ستعقب الانهيار ستكون محور رئيس في القدرة على التعامل مع ادارة الخدمات من حيث القدرة على الدفع، والرغبة في الدفع وشرعية البلديات وهيئات الحكم المحلي، وقدرة المجتمع المدني وغيرها.

10. التوصيات:

بعد تحليل الواقع واستعراض السيناريوهات المختلفة وأخذ بعين الاعتبار المعوقات والمشاكل التي ستنشأ والتدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي سيكون من تداعيات هذه المعوقات والمشاكل يمكن استخلاص التوصيات التالية المتعلقة بإدارة البنية التحتية:

1. الاعتماد بشكل كبير على الهياكل القائمة (مصالح المياه، وشركات الكهرباء، والبلديات) وبالتالي العمل على تقويتها في حالة كان خيار حل السلطة ذاتيا أو انهيارا تدريجيا.
2. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقوى المجتمعية (والأحزاب ان أمكن) لتلعب دور الرديف الأساسي في حماية البنية التحتية من جهة وتدعيم دور مقدمي الخدمات من جهة ثانية.
3. ضمان غطاء دولي (لوجستي وتمويلي) في حال انهيار السلطة أو أخذ قرار بحلها لضمان استمرار الخدمات.
4. تحميل اسرائيل مسؤولية التزويد بالكهرباء والمياه تحت أي ظرف وعدم اسقاط أهمية دور الهياكل والادارات المحلية في تجنب الوقوع تحت عقوبات اسرائيل بذرائع عدم الدفع وغيرها.
5. تشكيل مجلس أعلى في ظل التفكير بالآليات الممكنة والمتاحة لضمان استمرار الخدمات في حال انهيار السلطة ويكون هذا المجلس بعيدا عن التسييس وله شرعية مجتمعية.
6. اعطاء دور فاعل لمؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في استمرار الخدمه من خلال تشكيل رديف داعم لهيئات الحكم المحلي او اي ادارته ذاتيه.
7. الاسراع في تطوير الشركات المزوده للكهرباء لتصبح منتجه

8. الاستمرار في مركزة الخدمات من خلال مجالس خدمات مشتركة
9. توريث المجتمع الدولي في القضايا الخدماتيه تحت ذرائع انسنيه وحقوق انسان وغيرها لان هذا سيشكل حمايه لاي الية تكيف فلسطينيه .

تعقيب 1

د. شداد العتيبي (رئيس سلطة المياه، عمل سابقا في وحدة دعم المفاوضات)

ملخص الورقة المعدة:

افتترضت الورقة كما طلب من كاتبها اهباء السلطة - ولم تناقش الورقة الية او سبب الابهاء وافتترضت الورقة ان الابهاء قد يتاتي نتيجة اما : 1\ لنقص التمويل المالي او 2\ استقالة السلطة او 3\ نشوء صراع او 4\ بقرار من الاحتلال او 5\ نتيجة لانتفاضة ثالثة ام 6\ تطافر العوامل اجمع.

وركزت الدراسة على قطاع الخدمات وتحديد قطاعي المياه والطاقة ومرافقهما التحتية وشكل ادارتهما ولم تتطرق ولم يطلب من الباحث التطرق للخدمات الاخرى ولكن التركيز على قطاعين رئيسيين قد يفضي الى التعميم عما يحل بالقطاعات الاخرى. وناقشت الورقة قضية ادارة المرافق حسب ما طرحه الباحث ضمن السيناريوهات التالية:

أ- تولي سلطات الاحتلال او الاردن ومصر او الامم المتحدة إدارة المرافق

ب - د-قيام التنظيمات الفلسطينية بانتخاب إدارة بديلة وإدارة المرافق أو إدارات محلية متعددة في كل منطقة أو محافظة.

ج- ربط المرافق بالمستوطنات ودمجها تدريجيا.

الاطار العام : نشوء السلطة

في السياق التاريخي لعملية السلام الذي بداته مصر السادات في 1978 مغردة خارج السرب انطلقت عملية السلام لمسار ممنهج في مدريد 1991 في مؤتمر السلام توج بعد ذلك بما عرف باتفاقية اعلان المبادئ الذي اشتملتها قناة اوسلو السرية وتم توقيعها في حفل عالمي علي في 1993 اعقبها الاعتراف المتبادل ما بين منظمة التحرير الفلسطينية التي عدلت دستورها واصبحت المفاوضات وقراري الامم المتحدة 242 و 338 هما السبيل للتحرير وتعهدت الرسائل بتعديل الميثاق.

ولم يدم الامر طويلا حتى كانت الاردن واسرائيل يوقعان معاهدة سلام "وادي عربة" فيما كان الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي يضعان التفاصيل لاتفاقية اعلان المبادئ او اوسلو 1" غزة- اريحا اولاً" في 1994 التي اتت بعد مجزة الحرم الابراهيمي ليتم اضافة ملحق او اتفاقية الخليل وادخال المراقبين الدوليين وفي ايار 1994 شكلت السلطة الفلسطينية كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي 1994 حلت اسرائيل ادارتها المدنية في غزة ولم تحلها في الضفة حيث ارتهن ذلك بتاسيس المجلس التشريعي بعد اجراء الانتخابات. في 1995 كانت اتفاقية اوسلو 2 التي وقعت في طابا واجلت قضايا الوضع النهائي والقضايا الجوهرية للصراع الى مفاوضات الوضع النهائي التي تعقب انتهاء الفترة المرحلية لاتفاقية اوسلو حيث بدا العد التنازلي للفترة الانتقالية بدءا من الانسحاب الاسرائيلي من اريحا وغزة وتشكيل السلطة الفلسطينية للحكم فيهما على ان تنتهي المرحلة الانتقالية في 1999. في 1996 اجريت الانتخابات وكان ياسر عرفات الرئيس المنتخب لها وفي 1996 تم تعديل الميثاق للمنظمة وبدأت السلطة الفلسطينية باستلام زمام الامور انتهت المرحلة الانتقالية في 1999 ومددت عاما لتبدا مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد عام 2000 فشلت مفاوضات كامب ديفيد وبقيت الاتفاقية المرحلية هي الاتفاقية التي تنظم العلاقة ما بين الطرفين المحتل والواقع تحت الاحتلال.

حل الدولتين وغياب الافق السياسي وبناء الدولة:

منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد كان هناك استحقاقا لم تستطع منظمة التحرير الفلسطينية التعامل معه كما يجب وهو وجود السلطة "الوطنية" الفلسطينية.

ان السلطة الفلسطينية خلقت لتكون موطئ قدم المنظمة والشعب الفلسطيني في مسيرة التحرر وبناء الدولة على ماتبقى من الارض 22% من فلسطين التاريخية بعد ان ساومت على 78% منها لتقام دولتها عليها متضمنة الضفة الغربية اجمع بحدودها في الاراضي التي احتلت عام 1967 كما في قرار 242 وبعاصمتها القدس الشرقية المتضمنة للاماكن المقدسة وبقطاع غزة بحدوده الدولية وليس الحدود التي رسمتها خطوط الهدنة التي لا تشكل بعدا قانونيا في رسم الحدود. ولكن حتى الان لم تقرض السلطة الوطنية سيطرتها على كل اقليم فلسطين.

شكل انسداد الافق السياسي الى الاطراف الدولية الى التدخل فكانت خارطة الطريق التي وضعت لحث الاطراف بالعودة التدريجية الى طاولة المفاوضات بالمرجعية التي اطلقت عليها عملية السلام ولتؤسس الى حل القضايا العالقة والجوهرية وغيرها الى التوصل الى سلام عادل ونهاية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

الا ان فشل الرباعية في متابعة خارطة طريقها وفشل المفاوضات وانخراط حماس في السلطة التي اتت من اتفاقية ترفضها وفوزها وعدم تقبل المجتمع الدولي الديمقراطي الديموقراطية الفلسطينية التي كان يجب ان تاتي على المقاس "الدولي المنافق" ونشوء الانقسام في السلطة والانقلاب بعد الاستئثار بمكونات رئيسة في السلطة (الحكومة- المجلس التشريعي) وزاد فشل مؤتمر انابوليس - الذي وعد بدولة فكان الرصاص المصبوب على غزة - الامور تعقيدا.

وكان من بين كل ذلك اطلاق الحكومة في الضفة بمخطة بناء المؤسسات تجهيزا للدولة وبارك ذلك المجتمع الدولي وبدا التزامن للعام الثاني من خطة بناء المؤسسات لجهوزية الدولة مع المفاوضات غير المباشرة التي امهلت اشهرها تنتهي بانتهاج خطة المؤسسة لجهوزية الدولة "والتي اسميت بالفياضية".

كان الشعب الفلسطيني الذي لم يستمع المجتمع الدولي لمطالبة الشرعية والقانونية في حقه في تقرير المصير ينشغل في بناء المؤسسات ليثبت لمن لا يريد ان يفهم ان الفلسطينيين جاهزون للدولة حتى وان لم ينته الاحتلال وكانت التقارير الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد وغيرهما يشيدان ويقران كما يشهد بذلك كل بيانات مؤتمر المانحين AHLC بجهوزية الدولة ليوقف الشعب الفلسطيني جافل العينين مشدوها الى شاشات الامم المتحدة التي تشق وتنشأ الدولة 193 وتسميها جنوب السودان في احتفال اممي باهت في الوقت الذي حضرت منظمة التحرير الفلسطينية اورقها وملفاتها وقرارات الشرعية الدولية منذ قرار التقسيم الى خطة بناء الدولة وانهاء الاحتلال واخفق مجلس الامن الذي هدد الشعب الفلسطيني بفييتو اخر (وقد منحنا نصيب الاسد من الفييتو) ان نجح في تامين تسعة اصوات من اصل 15 عضوا في مجلس الامن وكان الفشل الذي انقذنا من فييتو اخر هو مادفعنا الى الجمعية العامة للنتزع اعترافا اميا بالدولة ولتخلق المنظمة وضعا سياسيا جديدا يعقد في التركيبة السياسية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي "دولة مراقب" غير عضو في الامم المتحدة ودولة لم تقبل بما اسرائيل وقالت عنها المنظمة انها دولة تحت الاحتلال.

وهانحن الان مابين ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني هي منظمة التحرير التي تعاني ترهلا في جميع بنيتها المؤسساتية والتي كانت على وشك ان يقضى عليها بسبب عدم توضيح الخط الفاصل بينها ومؤسساتها وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية و لولا فوز حماس بانتخابات السلطة وعودة فتح الى القواعد وبدء العمل على الخط الفاصل مابين المنظمة والسلطة

وهو الامر الذي دعا بحماس الى اعادة النظر في وضع المنظمة واعادة اصلاحها وهي دعوة وان جانب الصواب الا انها كانت بنظرة حزبية كي تضمن حماس الاستثناء بها وليس المهم لدى اصحاب الهم النهوض بالمنظمة كمثل للشعب الفلسطيني في الداخل وفي اراضي ال 67 وفي الشتات وبتنا نقاش من يمثل الشعب المنظمة ام الدولة ولما ياتينا بعد جواب؟

وفي ظل كل ذلك بات خيار المنظمة في حل السلطة له سناريوهات معقدة في ظل سيطرة حماس على القطاع واستمرار المؤسسات في عملها وفي ظل خيار المنظمة بحل السلطة لن يكون في المنظور القريب ذلك منطبقا على الوضع في القطاع وهو ماستيعب لامتناد الحكم في الضفة الغربية وصولا الى الدولة بالحدود المؤقتة وهو الامر الذي يدعو الى النظر جديا في قضية اصلاح المنظمة بجميع اطرها كي تكون الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وماتقرره هو ماتلمس انعكاسه على الارض في الضفة والقطاع والقدس الشرقية

التعليق على الورقة

سيركز تعليقي على قضية اهتبار السلطة واهتبار الخدمات في ظل الفراغ السياسي وغياب السلطة الفعلية على الارض لاي سبب كان (مثل قرار المنظمة بحل السلطة الفلسطينية التي شكلتها او اختيار الاحتلال لانهاء الوجود الفعلي للسلطة الفلسطينية على الارض) كما سيركز تعليقي على سيناريوهات ادارة المرافق في حالة او كلت المنظمة ذلك لاحد او في حال حل السلطة الفلسطينية.

في البدء لا اتفق مع الباحث في اسباب الاهتبار انما كان اصح ان نتحدث عن اهتبار قطاع الخدمات وهو حديث يختلف جذريا عن اهتبار السلطة (بمعنى اختفائها) واثره على الخدمات فاهتبار "ترهل" الخدمات قد يحدث دون اهتبار السلطة وقد يستمر الوضع وتردى الخدمات وتسير من سيئ الى اسوء قد نسمي ذلك ترهلا او ضعف وتدني كفاءة الخدمة وهنا الحديث عن قضيته خدمات المياه والكهرباء يختلف كليا عن الحديث عن اهتبار مرتبط بالفراغ المؤسساتي والقانوني والسياسي. فمنذ تشكيل السلطة الفلسطينية مرت السلطة بجميع السيناريوهات التي اعتبرها الباحث قد تؤدي الى الاهتبار (ماعداد استقالة السلطة) ولم تنهار السلطة

فالتمويل تشتت به السبل خاصة بعد تشكيل حكومة التوافق ولم تنهار السلطة في الانتفاضة الدامية الثانية واحتلال اسرائيل لكل المناطق التي انسحبت منها ولم تنهار السلطة نتيجة الصراع الداخلي انما تعقدت امورها واصبح لدى الشعب الفلسطيني سلطة بحكومتين على ارض كلها حسب تعريف منظمة التحرير الفلسطينية تخضع للاحتلال ان كان في القدس او غزة او في الضفة اجمع بغض النظر عن التصنيفات الاوسولية للمناطق. وسافترض اذا ما اتخذت المنظمة قرارا بحل السلطة او اهدت اسرائيل الوجود الفعلي والقانوني للسلطة فان هناك خيارات لا بد ايضا من اخذها بعين الاعتبار لا مجال للاسهاب بها في ضوء الطلب بتعليق مختصر على الورقة.

1. ان تدعو المنظمة الى بقاء الادارة المحلية للبلديات ومزودي الخدمات من اجل تقديم الخدمة للمواطنين من دون ان تفرض سيطرتها على الارض سوف يؤدي الى اشكالات في مرجعيات عمل مقدمي الخدمات في غياب الوزارات المنظمة لعملها مع صعوبة استمرار القوانين التي كانت تحكم عملها اضافة الى تقلص الموارد المالية التي كان يحصل عليها مزودي الخدمات لدعم البنية التحتية الاساسية او لتقديم الخدمات بسبب اختفاء المقاصة (باريس بروتوكول) والتمويل الدولي ومواجهة مزودي الخدمات لقضية دفع رسوم المعالجة للمياه

- العادمة او دفع اثمان المياه والكهرباء والوقود المشتراه من الشركات الاسرائيلية (ميكوروت وشركة الكهرباء القطرية) والتوصل الى الية للعلاقة مع الادارة المدنية التي ستفرض اوامرها العسكرية بقوة الحديده
2. ان تحل المنظمة جميع الاطر بما فيها البلديات وتخلق واقعا سياسيا معقدا للاحتلال وتسليمه المسؤولية للخدمات التعليم والصحة والبيئة والمياه والطاقة وهو مايفرض توسيع نطاق الادارة المدنية لتشمل جميع المناطق واعادة ضم دائرة مياه الضفة الغربية وبكادر مقلص وهو الامر الذي سينعكس سلبا على العلاقة ما بين المزود بالجملة ومزودي الخدمة والمواطنين تحت الاحتلال وسيتهي ذلك قضية دعم المياه وستباع المياه بكلفتها وبمصاريفها التشغيلية وسيفرض على الهيئات المتزودة استرداد اثمان المياه من المواطنين
3. ان تعمد اسرائيل الى خلق لجان او بلديات او روابط قرى وهو عودة بالاوضاع والاستحقاقات التي حصل عليها الشعب الفلسطيني الى ماكان الوضع عليه قبل اتفاقية اوسلو وهو بمعنى اخر فوضى عارمة ولنفرض جدلا ان هناك فراغا افضى اليه عدم وجود السلطة القانوني فليس بالامكان الحديث عن قطاع الخدمات دون النظر لبقية المرافق التي تساند بعضها بعضا "المنع الفوضي" فقطاع الامن والقضاء والبنوك والحكم المحلي هو ما يضمن الحد الادنى من استمرار الخدمة لان ما يضمن استرداد الكلفة للمزود هو الاطر التشريعية والقانونية والجزائية ولكن سنفترض هنا للمناقشة عدم وجود السلطة نهائيا وناقش الخالين في الضفة وغزة والقدس
- سيتم مباشرة اخذ زمام الامور على نطاق اوسع من قبل الادارة المدنية في الضفة الغربية مع استمرار البلديات بشكلها الذي تكون عليه يوم انهاء دور السلطة ويرتبط تسير الشؤون اليومية للمواطنين امرا مرهونا بقرار المنظمة من الدعوة للاستمرار بتسيير شؤون المواطنين او الدعوة الى حل البلديات ووضع الجمل بما حمل لدى قوة الاحتلال
 - سيتم استمرار العمل وعدم اتميار السلطة في قطاع غزة وبالتالى فان قضية الانهيار ستؤدي على المدى البعيد بالاثار السليبي على قطاع غزة (وقف كل اشكال التمويل لمختلف القطاعات في غزة)
 - وفي ظل عدم وجود حماس ضمن اطار المنظمة فان حماس سوف تستمر في تعزيز السلطة التي تسيطر عليها
 - تشكيل قوى سياسية او سياسة اسرائيلية متعنتة ستنتهي بها الى خلق اشكال من التعايش القسري وغير المرغوب من الطرفين وهو مايعزز كل مقومات السعي نحو دولة ثنائية القومية

الخلاصة:

وفي ظل انقسام السلطة الى حكومتين مع بنية مؤسسية ةوبنية تحتية فاننا نناقش اليوم قطاع الخدمات الذي يعاني الامرين من استمرار الاحتلال الذي يتحكم في كل شاردة وورادة ويرهن قطاعي الخدمات به من مياه وطاقة ووقود وكهرباء اذ يستمر الاحتلال بنهبه للمصادر وبقاء قضية حقوق المياه عالقة وبقاء لجنة المياه المشتركة تتحكم في الف باء القطاع حتى في المشاريع وارتمان كل التطوير والتنفيذ والتزود بالموافقات الاسرائيلية. ان الحديث يجب ان ينصب على انهاء الاحتلال والمعوقات الاسرائيلية والادارة والتمويل لاستمرار وتطوير الخدمات لدولة سيادية وليس على البدائل في حال انهيار او حل السلطة وبالاخص البدائل التي تهدف لاعفاء المحتل من واجباته الاساسية وتحميله التكلفة الكاملة لاحتلاله.

فالقضايا الجوهرية التي لم تحل في الاتفاقية المرحلية (اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والمياه) عقدتها اسرائيل بالطلب بالاعتراف بيهودية الدولة وهو شطب لقرار 194 وبضمها وتوحيدها للقدس واعلاها عاصمة ابدية لاسرائيل

وبسيطرتهما على الحدود في الضفة وفي القطاع ومقولتها ان الدولة الفلسطينية عليها ان لا تحلم بحدود مع الاردن ومصر وان حدودها داخل سيطرة اسرائيل عليها وامعنت في الاستيطان وبناء الجدار وقضم الاراضي واعلنت ان لاقطرة مياه للفلسطينيين وان احبو الشرب فعليهم ان يشربوا المياه من محطات التحلية الاسرائيلية وهي قضايا جعلت من امكانية حل الدولتين وهما بعد سراب وقد اكد السيد روبرت سيري ان مانراه هو واقع دولة واحدة وهو ايضا مايرفضه الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وان شكلت مؤخرا جبهة تدعو لحل دولة ديمقراطية لشعبين.

لم تتخذ المنظمة حتى الان قرارا بحل السلطة نتيجة لخلق الاحتلال الوقائع على الارض التي تهدف لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة وسيادية واجلت المنظمة قرار حل السلطة وقالت على لسان رئيسها ان اوسلو يجب ان يفضي الى الدولة تماشيا مع الاجماع الدولي الذي عبر عنه في قرار القبول للامم المتحدة كدولة بصفه مراقب. وعليه يصعب الحديث عن احيار السلطة دون رغبة من المنظمة صاحبة الاختصاص وقد استفادت حماس من مكونات السلطة ومؤسستها، رغم معارضتها لاوسلو، بابقائها على ذلك كاجهزة تنفيذية لادارات "السلطة/ قطاع غزة) وهو مستمر للعام الخامس على التوالي والقضية في المياه والطاقة هو عجز الامدادات وليس الادارة. وان توفرت هذه الرغبة فسوف تهدف لتحميل اسرائيل المسؤولية الكاملة لخلق حقائق على الارض تمنع نشوء دولة فلسطينية مستقلة وتحملها المسؤولية الكاملة كقوة احتلال كخطوة اولى لتطبيق البديل الوحيد لحل الدولتين الا وهو الدولة الواحدة. ولذلك من الصعب ان توافق المنظمة على حلول ادارية من شأنها تقليل كلفة الاحتلال لاسرائيل.

قانونيا الجميع يقر بنفاذ المدة القانونية للفترة المرحلية لكن الاردة السياسية لمختلف الاطراف ابقت على وجود السلطة ومررت السلطة كمن في غرفة الانعاش (منذ العام 2001) تارة تبقية الاجهزة على قيد الحياة (خارطة الطريق) وتارة تدب فيه صحوة الميت (انابوليس) ويوشك ان يخرج من الانعاش (خطة بناء الدولة وانهاء الاحتلال) ليعود اليها ولايعلم الاطباء الا بالقول ان معجزة ما يجب ان تحدث لتبقية على الحياة.

يبقى ان ماتطرق له الكاتب في ايلاء المرافق الى مصر والاردن على غرار الخمسينات والستينات يبقى احد السيناريوهات المحتملة خاصة بعد تعقد امدادات المياه والكهرباء في قطاع غزة وقد يشمل ايضا الحاق ماتبقى من التجمعات الفلسطينية التي لم يشملها الجدار والاعوار والاراضي التي لاترغب بها اسرائيل والحاقها قسرا بالاردن فقد يزيد ذلك من تعقيد الوضع الاقليمي ولايصبح الحديث عن مرافق خدمات انما عن تغيير سياسي للمنطقة ونشوء مسألة الوطن البديل وهو ملايرغب به الطرفان الاردني والفلسطيني به

اما ان تلحق المرافق بالامم المتحدة فهنا ياخذ الحديث شكلا اخر في ظل ترهل خدماتها وازماتها المالية المتلاحقة ولذلك احتم بالقول ان قضية المرافق الخدماتية سوف تاخذ بشكل او باخر طابعا مرحليا انتقاليا بمسؤولية قوة الاحتلال وبكلفتها وهو مايجب ان ندرسه جيد لتقليل الخسائر فلسطينيا وتعظيم الكلفة والمسؤولية على قوة الاحتلال التي دفعت بالامور الى السعي حثيثا دون رغبته الى دولة الابارتايد

لقد خلقت اسرائيل من السلطة كيانا مسحا ارادته شرطيا ومرقفا يقدم الخدمات نيابة عنها واخذت الارض والبحر والجو وابقت الفتات وهذ السيناريو الذي ترغب اسرائيل في استمراره وفلسطينيا علينا ان نحضر ليس لاتنفاضة ثالثة انما لنموذج يمكن من الاستقلال والتحرر حتى لو مر ذلك من خلال دولة واحدة ثنائية القومية وايا كان ثمنه وهو ثمن باهظ جدا تدفعه اسرائيل التي دفعت بهذا الاتجاه ويبدأ ذلك باصلاح المنظمة واستعادة البوصلة لاتجاهها الصحيح.

تعقيب 2

م. يحيى عرفات (نائب رئيس مجلس ادارة شركة كهرباء الشمال والمدير التنفيذي للشركة)

قدم الورق المهندس سلام الزاغة (مدير عام شركة كهرباء الشمال)

مقدمة:-

من الواضح بأن المجتمع الدولي بأطيافه المختلفة لن يسمح بأي حال باهتبار السلطة الوطنية الفلسطينية، عداك عن الشعب الفلسطيني، الذي يرى فيها تعبيراً عن كينونته، وما رافق ذلك من شبكة من المصالح التي تمس حياة كل الشعب الفلسطيني وليس فقط موظفي السلطة بل مجموعة متكاملة من العلاقات الاقتصادية، وهي بطبيعة الحال سلطة تحت الإحتلال أخذت المشروعية الدولية بإعتبارها دولة محتلة " على الرغم من عدم اكنتمال عضويتها في المؤسسات الدولية "، و مع أن عنوان ورقة زميلنا الدكتور عبد الرحمن التميمي - تداعيات إهتبار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية- و التي عالج من خلالها الإحتمالات والسيناريوهات التي افترض حدوثها في حال حصول هذا الإهتبار، إلا أننا نتفق معه بعدم وجود مؤشرات حول هذا الإهتبار ولا يتوقع حدوثه في الوقت المنظور.

إلا أننا نرى أن من الأنسب أن يكون الحديث عن الوسائل والخطط التي من شأنها تدعيم البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني لمساعدته على صموده في وجه الإحتلال وخطته التوسعية بيناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وحرق المزروعات.....الخ من الإجراءات التي نشهد يوماً تصاعداً لها، وبالتالي مساعدته على الصمود أمام أي اهتبار للسلطة اختياري أو إجباري.

وتقع المسؤولية كاملة على مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، وعليهم مهام كبيرة لمواجهة خطط الإحتلال وقطعان مستوطنين.

قطاع الكهرباء:-

سأركز في مداخلتني وتعقيبي على الجزء الخاص بقطاع الكهرباء كأحد أهم عناصر البنية التحتية وهو مجال إحتصاصي، فمن المعلوم أن قطاع الكهرباء يشكل الركيزة الأساسية للحياة وإقتصاد المجتمعات ونموه وتطوره فلا حياة بدون كهرباء. عشية الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، فقد كانت مصادر الكهرباء في مجملها تعتمد على قطاع توليد الطاقة الكهربائية من خلال مولدات تعمل على الديزل وتغذي وبصورة معزولة المدن والقرى الفلسطينية وكان عدد لا بأس به من التجمعات الفلسطينية لا ينعم بالكهرباء على الإطلاق، والشبكات الكهربائية هي شبكات محلية غير مترابطة ولا وجود لشبكة نقل فلسطينية، وبطبيعة الحال فإن معظم التجمعات لم تنعم بالكهرباء إلا لساعات محدودة ما عدا المدن الكبيرة مثل القدس، بيت لحم ورام الله ونابلس والخليل ومن يستفيد منهم من التيار الكهربائي من القرى المجاورة.

وكلنا يذكر معركة تحديث محطة توليد كهرباء نابلس ورفع قدرتها ما بين أعوام 1977-1980 لتلبية إحتياجات هذه المدينة ونجاح هذه المعركة في نهاية المطاف بإنشاء محطة بقدره 14 ميغا واط تضاف لما هو موجود سابقاً.

وتبع ذلك مطلع الثمانيات بداية تغلغل وتوسع شبكة كهرباء إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث كان يعتبر عدم الربط بما أحد أشكال مقاومة الإحتلال، غير أن حاجة المجتمع المدني للتطور والنمو والصمود حتمت في نهاية المطاف

الإستفادة بما هو متاح ، خاصة بأن الطاقة بأشكالها المختلفة سواء على شكل محروقات أو غاز أو كهرباء هي من ذات المصدر وهو إسرائيل.

ومع قدوم السلطة الفلسطينية والتي دشنت مرحلة جديدة في حياة الشعب الفلسطيني فقد شهدت بداية تنظيم قطاع الكهرباء من خلال تأسيس سلطة الطاقة الفلسطينية والتي عملت مع البلديات وضمن خطة شاملة على إعادة تأهيل قطاع الكهرباء ورفع كفاءته وكذلك كهربية عدد كبير من البلدات والقرى التي لم تنعم بالكهرباء وشهدت الفترة ما بين 1996 وحتى يومنا هذا تطوراً كمياً ونوعياً لهذا القطاع الذي يؤثر بصورة حيوية على كافة مرافق الحياة بما في ذلك ضخ المياه والإنارة والصناعة، وقد لعبت الدول المانحة دوراً كبيراً في توفير مستلزمات بناء الشبكات ومحطات التحويل وغير ذلك من المرافق الحيوية لهذا القطاع.

غير أن هذا القطاع كان قد شهد تدميراً ولأكثر من مرة في فترة الإنتفاضة الأولى والثانية والتي كانت أشد وأعمق في تأثرها من خلال التدمير المتعمد لقوات الإحتلال للشبكات الكهربائية والمحولات.

وفي هذه الفترات القاسية التأثير على مكونات المجتمع الفلسطيني، فقد استطاع شعبنا التكيف مع المستجدات و أعاد بناء ما دمر من خلال تضافر جهود العاملين في هذا القطاع سواء بلديات وسلطة طاقة والخيرين من الدول الداعمة وعلى رأسها الترويج.

وعلى مستوى تنظيم هذا القطاع فقد دشنت صدور قانون الكهرباء العام رقم (13) لعام 2009 مرحلة جديدة في إعادة هيكليّة وتنظيم قطاع الكهرباء في مكوناته الثلاث، التوليد والنقل والتوزيع وكذلك إنشاء جسم جديد يتولى مهمة تنظيم قطاع الكهرباء.

وكانت أحد أهم نتائج هذا القانون، تأسيس شركات توزيع الكهرباء في الشمال والجنوب بالإضافة إلى ما هو موجود في الوسط، شركة كهرباء محافظة القدس وكذلك شركة توزيع كهرباء غزة، ودعوة المجالس البلدية والقروية للإنضمام إلى هذه التشكيلات الجديدة لغرض تطوير هذا القطاع وإدارته من جهة متخصصة قادرة على حمايته وتطويره، خاصة في ظل وجود مؤسسات على بداية إهتبار قطاع الكهرباء لعدم مقدرة معظم المجالس القروية والبلدية على إدارته خاصة بعد عمليات إعادة التأهيل والتي لم تجد من يراها لعدم توفر الكوادر الفنية والكوادر الأخرى اللازمة لإدارته لدى معظم البلديات والمجالس القروية.

وقد دشنت تأسيس شركة توزيع كهرباء الشمال مرحلة جديدة نحو تطوير وتوحيد هذا القطاع ورغم مرور فترة قصيرة لا تتجاوز العامين فقد استطاعت هذه الشركة الوليدة تحمل عبأ قيادة توحيد قطاع الكهرباء وبناء نظام كهربائي ومالي وإداري موحد ورعت التطور الإقتصادي والإجتماعي في منطقة عملها وحظيت برضى المستهلكين والمشاركين بشبكتها عبر تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية لنهضة هذا القطاع.

شركة كهرباء إسرائيل وضابط الكهرباء في الإدارة المدنية:-

يعتبران من أهم اللاعبين في قطاع الكهرباء في مناطق السلطة الفلسطينية باعتبارها المزود الحصري للتيار الكهربائي (98% من الكهرباء تعتمد على شركة كهرباء إسرائيل) عدا حالة تزويد أريحا من الأردن.

وكما هو معلوم فإن إتفاقية اوسلو لم تشمل قطاع الكهرباء وكذلك بروتوكول باريس وبالتالي فإن ضابط الكهرباء في الإدارة المدنية ما زال هو المقرر في تزويد الطاقة الكهربائية سواء في توسيع نقاط الربط القائمة أو في بناء نقاط ربط جديدة، ونتيجة للإنتفاضة الثانية فقد بدأنا نشهد سياسة جديدة لتزويد التيار الكهربائي من خلال إشتراط أن تكون

كافة نقاط الربط على حدود مناطق (C) و (B) ومن الواضح أن الأسباب ترتبط أساساً بحساسة تزويد الكهرباء وتأثره على المستوطنات التي تتغذى من نفس الخطوط حيث شهدت فترة الإنتفاضة الثانية إنقطاعات للتيار الكهربائي عن المستوطنات عند حدوث أي خلل في الشبكة المشتركة مما دفع الشركة القطرية وضابط الكهرباء إلى إعتقاد سياسة فصل شبكات المستوطنات عن التجمعات الفلسطينية وهي سياسة مستمرة وحثيثة بالإضافة إلى تزويد المدن الرئيسية بخطوط مستقلة تدفع كامل تكاليفها الجهات الطالبة ، وهي بطبيعة الحال تكاليف باهظة. ومن المعلوم أن التزويد من الشركة القطرية يتم لشركات التوزيع الفلسطينية والبلديات على أساس أهما مشترك لا موزع للتيار الكهربائي حيث لا يوجد اتفاقيات تنظم هذه العلاقة ولا يوجد تعرفه خاصة لشركات التوزيع.

والتطور الأكبر الحاصل في قطاع الكهرباء الفلسطيني يتمثل في موافقة ضابط الكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل على بناء 4 نقاط ربط مركزية على الجهد العالي جداً 161KV ، إثنين في الشمال في نابلس وجنين والثالثة في ترقوميا الخليل والرابعة في منطقة القدس وبقدرة إجمالية لهذه المحطات تصل إلى 540 ميغاواط أي ما يمثل نصف احتياج الضفة الغربية من الطاقة الكهربائية ويهدف تقليص عدد نقاط الربط الحالية ، وتعزيز الإعتقاد الكامل على شركة كهرباء إسرائيل من خلال سيطرتها وتنفيذها للمشروع كاملاً ، ومن خلالها فقط ، وبتمويل فلسطيني بقرض ميسر طويل الأمد من صندوق الإستثمار الأوروبي.

تسديد فواتير إستهلاك الكهرباء:-

شهدت الأشهر الماضية تهديدات من قبل شركة كهرباء إسرائيل بفصل التيار الكهربائي عن مناطق وسط الضفة الغربية بسبب تراكم الديون على شركة كهرباء القدس، لم تقم بتنفيذ التهديد لقيام السلطة الفلسطينية بتقديم الدعم للشركة وإعادة جدولة ديونها.

غير أنه من المعروف أن عدداً كبيراً من المجالس البلدية والقروية المزودة بالتيار الكهربائي من الشركة القطرية لا تدفع استحقاقات الفاتورة أو تدفع جزء منها مما يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى اقتطاع قيمة فواتير الكهرباء من فاتورة المقاصة الفلسطينية وتحويلها إلى شركة كهرباء إسرائيل وهي أداة للضغط على السلطة الفلسطينية عند الزوم .

وفي معرض ذاكرتي فإن شركة كهرباء إسرائيل لم تفصل التيار الكهربائي عن مشركيها الفلسطينيين في فترات الانتفاضة المتعاقبة حيث كان جيش الاحتلال يقوم بهذا الدور من خلال تدمير الشبكات والمحولات .

ماذا سيحدث لقطاع الكهرباء إذا حدث انهيار للسلطة الفلسطينية :

على الرغم من استبعادنا لهذا السيناريو إلا أننا نضع ملاحظتنا التالية :

1. من يدير هذا القطاع بصورة مباشرة ؟

(a) شركات توزيع الكهرباء

(b) البلديات والمجالس القروية

من المعروف أن شركات توزيع الكهرباء والمجالس البلدية والقروية التي مازالت خارج نطاق عمل الشركات عبارة عن زبائن مباشرين تصدر الفواتير بأسمائهم وعناوينهم ولا تدخل لسلطة الطاقة الفلسطينية في أمر التزويد على عكس سلطة المياه الفلسطينية التي تتعاقد على التزويد من ميكروت وبالتالي فإن هذه العلاقة المباشرة بغض النظر عن سيناريوهات الأوضاع السياسية المختلفة فسلطة الاحتلال ومن خلال ذراعها، الإدارة المدنية ، مازالت مسؤولة بصورة قانونية عن تزويد "السكان" بالتيار الكهربائي وهي الطرف المقرر

في آلية وكمية التزويد على الرغم من غضها النظر عن أعمال بناء الشبكات وتزويد المشتركين في مناطق (A) و (B) بالتيار الكهربائي من قبل زبائنها الكبار " الشركات والمجالس البلدية والقروية " وتتدخل مباشرة وفي أدق التفاصيل عندما يتعلق الأمر ببناء شبكات في مناطق (C) وهنا تكمن المعاناة.

2. هنالك مقاومة ورفض من قبل ضابط الكهرباء في الإدارة المدنية لإنشاء شركات توزيع الكهرباء وخاصة شركة توزيع كهرباء الشمال حيث نشهد امتناعا من هذا الضابط بالتعامل مع هذا الجسم الجديد لما يمثل من عمل فلسطيني لبناء مؤسسة وحيدة وقوية وقادرة على تقديم خدمة الكهرباء وتطويرها وهو ما يعكس رغبة قوة الاحتلال على إبقاء صيغ التعامل مع أجسام صغيرة ومفككة وضعيفة من خلال المجالس البلدية والقروية .

إن صيغة شركات التوزيع المملوكة من البلديات القوية والقادرة على إدارة هذا القطاع تتطلب موقفا جديا من كافة وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية لدعمها وتقويتها وتعزيز نفوذها خدمة لبناء مؤسسات الدولة العتيدة والتي تشكل هذه الشركات احد أهم دعائمها.

3. إن الخطر الأكبر على قطاع الكهرباء هو ما قد تتعرض له الشبكات والمحولات عند حدوث "الحروب" والاجتياحات العسكرية للمدن والقرى الفلسطينية وتأثير ذلك على كافة مرافق الحياة والتي أهمها توفير المياه للسكان .

- التوصيات :-

أُتفق مع التوصيات التي ساقها زميلي الدكتور عبد الرحمن التميمي في نهاية ورقته و أكد على أهمية حماية قطاع الكهرباء بمؤسساته ومرافقه المختلفة من خلال جملة من الإجراءات أهمها:-

- 1- تقوية شركات توزيع الكهرباء وتوسيع صلاحيتها باعتبارها جهة الاختصاص القادرة على إدارته.
- 2- قيام وزارات السلطة الوطنية بتنفيذ قانون الكهرباء العام من خلال إلزام المجالس المحلية بإنجاز إجراءات نقل خدمة الكهرباء إلى شركات التوزيع ، المملوكة بطبيعة الحال لهذه المجالس فقط، وقيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها بدعم هذه المجالس من تأثيرات خروج قطاع الكهرباء عليها ودعم هذه الشركات لتطوير المناطق التي تنضم إليها.
- 3- مقاومة ثقافة عدم دفع فاتورة الكهرباء من قبل المستهلكين وقيام مؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الفلسطينية بدورها في تعميق أهمية الوفاء بالالتزامات للشركات التوزيع حتى تتمكن من القيام بدورها في تقديم هذه الخدمة الحيوية مهما كان الظرف.
- 4- تأسيس اتحاد لشركات التوزيع لتقف مجتمعة في وجه أي انحياز لهذا القطاع.

د.عبد الرحمن التميمي:

هناك مؤشرات اجتماعية واقتصادية تشير إلى احتمال انهيار السلطة، كما أن إسرائيل قد ترفع الغطاء عن السلطة، أو قد تصدر منظمة التحرير قرارا بحل السلطة. هذا كله في حالة افتراضات أو حالة اللامفهوم. من الآليات المطروحة حول غياب السلطة: نقص التمويل بحيث تصبح السلطة غير قادرة على تقديم الخدمات بفعل مقصود يريد أن يفسد السلطة. وربما الصراع الداخلي الفلسطيني نتيجة الفقر والتهميش قد يؤدي إلى ذلك. وقد يحصل ذلك بقرار داخلي، أو بقرار الاحتلال، أو بسبب انتفاضة ثالثة تؤدي إلى غياب دور السلطة، وربما بسبب العوامل السابقة مجتمعة.

السيناريوهات المحتملة:

- 1- أن يتولى الاحتلال كافة المهام كما كان الوضع قبل السلطة.
 - 2- أو يتولى الأردن بعض المهام على غرار ما حدث بشأن المقدسات بالاتفاق مع الفلسطينيين.
 - 3- أو تنشأ إدارة دولية من قبل الأمم المتحدة على اعتبار أن ما تقوم به يتعلق بمراقب إنسانية وخدمية.
 - 4- أن تقوم التنظيمات الفلسطينية بإدارة المرافق من خلال إدارة معينة على غرار اللجان الوطنية.
 - 5- أو قيام إسرائيل من خلال المستوطنات بإدارة هذه المرافق.
 - 6- أو اعتبار الضفة الغربية منطقة منكوبة
 - 7- أو الفوضى.
- ماذا يمكن أن يحدث في هذه الاحتمالات:
- 1- عدم قدرة البلديات والمجالس القروية وشركات المياه والكهرباء على سداد الديون بسبب عدم دفع المواطنين، وبالتالي سيؤدي إلى انهيار الخدمات بالتدريج، مما قد يؤدي إلى قيام الشركات الإسرائيلية بقطع الخدمات، ومع الوقت سيؤدي ذلك إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي.
 - 2- استقالة السلطة وحدوث الفوضى وانهيار الخدمات الأساسية، ورغم أن هذا الاحتمال ضعيف إلا أنه سيكون كارثة.
 - 3- صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني، وهذا سيؤدي إلى ضعف في تقديم الخدمات خاصة إذا كان أكثر من جهة سياسية تسيطر على الضفة الغربية.
 - 4- قيام إسرائيل بحل السلطة، ورغم أن إسرائيل لا تفضل هذا الخيار وإنما تفضل إضعاف السلطة، إلا أن الفوضى هنا لن تتكرر لأن إسرائيل ستكون جاهزة للتكيف.
 - 5- قيام انتفاضة ثالثة، ورغم ضعف هذا الاحتمال إلا أنه سيؤدي على امتناع العديد من التجمعات السكانية عن دفع أثمان الخدمات، مما قد يؤدي إلى قطع الخدمات عن هذه التجمعات وربما انهيار تدريجي للسلطة.
 - 6- تضافر كل العوامل السابقة سيؤدي إلى إرباك كبير في خدمات البنية التحتية بل وضع كارثي على الخدمات.

- بشكل عام، لو تولى الاحتلال السيطرة فلن يحدث أي تغيير على المرافق، ولو تولى الأردن المسؤوليات فسيكون بالاتفاق مع الفلسطينيين ولن يكون تغيير جوهري. وإذا تولت التنظيمات مسؤولية الأوضاع فسيكون ذلك مرهون بموافقة إسرائيل والتوافق الفلسطيني. وإذا أسندت الأمور إلى الأمم المتحدة فستكون بحاجة إلى موافقة إسرائيل. وإذا تم الربط مع المستوطنات فهو قرار إسرائيلي.
- خلاصة ذلك أن الفاعل الرئيسي في كل الاحتمالات هو إسرائيل.
- أحسن خيار لنا للتكيف هو أن تضم إسرائيل المناطق وتحتلها.
- أكثر الخيارات إيلا ما هو إعادة الاحتلال.
- أصعب الخيارات هو الفوضى.
- والخشية أن يصبح إعادة الاحتلال هو مطلب فلسطيني.
- هناك العديد من التوصيات:
- 1- الاعتماد على الهياكل القائمة بخصوص المياه والكهرباء والبلديات وتقويتها.
 - 2- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني تجاه حماية البنية التحتية.
 - 3- ضمان غطاء دولي لضمان استمرار الخدمات.
 - 4- تحميل إسرائيل مسؤولية التزود بالخدمات لتجنب الوقوع تحت عقوبات إسرائيلية في حال عدم دفع أثمان الخدمات.
 - 5- تشكيل مجلس أعلى لضمان استمرار الخدمات يتمتع بالشرعية وبعيد عن التسييس.

د. شداد عتيبي:

لا أعتقد أن تنهار السلطة إلا إذا كان قرار من المنظمة، وذلك لأن السيناريوهات المذكورة أصلاً مررنا بها، حتى لو توقفت الرواتب فلا تنهار السلطة، فقد توقفت الرواتب خلال 2006 و 2007 ولم تنهار السلطة.

إذن الانهيار يكون فقط بقرار من إسرائيل أو المنظمة مهما كان الوضع متردي.

أخفقت السلطة إلى درجة الخطيئة، حيث بعد انتخاب التشريعي كان يفترض اتفاق أو سولو حل الإدارة المدنية. إسرائيل حلت الإدارة المدنية في غزة فقط، ولو حلت في الضفة لما بقي مناطق C.

المياه تختلف عن الكهرباء لأن الكهرباء تقوم بها شركات شركات، أما المياه فتتبع الهيئات المحلية. وكان يجب أن يحل موضوع المياه في مفاوضات الحل النهائي.

إذا انهارت السلطة ستبقى السلطة كما هي في الضفة فستكون كارثة. وعلى المنظمة حينها أن تقرر هل ستمنح الهيئات المحلية صلاحيات وسلطات وشرعية من أجل استمرار تقديم الخدمات؟

هل ستشكل المنظمة مجلس أعلى؟

هل ستستلم حماس الضفة على اعتبار أن سيناريو غزة يصلح للضفة؟

أهم توصية هي إصلاح المنظمة وعدم حل السلطة.

أن نكون في فوضى أفضل من تسليم الأمور والخدمات للاحتلال. فلن نموت من العطش ولن نغرق في الظلام.

التوجه نحو الدولة ثنائية القومية سيكشف إسرائيل أنها دولة أبارتهايد.

المهندس سلام الزاغة:

عند الاحتلال عام 1967 لم تكن شبكات كهرباء، وحتى أوائل الثمانينات بدأت الشركة القطرية الإسرائيلية. وكانت هناك مقاومة للربط مع الشركة لحد التخوين. بلدية نابلس خاضت نضالا بعد انتخابات 1974 وحصلت على شركة خاصة بالمدينة.

مع قدوم السلطة نشأت مرحلة جديدة وتأسست سلطة الطاقة التي استطاعت أن تبني مؤسسات لتقديم الخدمات المناسبة. البلديات لم تستطع القيام بالخدمات بالشكل المطلوب، ثم صدر قانون الكهرباء عام 2009.

لم يحصل انقطاع في الكهرباء في الانتفاضتين، علما أنه تم تدمير الشبكات في الانتفاضة الثانية. موضوع الكهرباء لم يدخل في اتفاقيات أوسلو وباريس، لذا اللاعب الرئيسي سيبقى إسرائيل والشركات الإسرائيلية. الإسرائيليون هم المسؤولون عن توصيل الكهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ولكنهم أكلوا ذلك لشركات التوزيع التي يعاملونها كزبائن، وهذا خطير.

السياسة الثانية للإسرائيليين هي فصل الشبكات، لذا وافقوا على إقامة أربع محطات توليد في جنين ونابلس ورام الله و...

المزود الوحيد هو إسرائيل، وحتى الآن لا يتعاملوا مع شركة كهرباء الشمال على اعتبار أنها غير مرخصة إسرائيليًا. التوصيات:

- 1- تقوية مؤسسات الخدمات.
- 2- تنظيم القوانين الخاصة بالخدمات.
- 3- تأسيس اتحاد للعاملين في قطاع الخدمات لوضع سياسات واستراتيجيات.

النقاش:

القطاع الوحيد الذي لم يتم نقل صلاحياته هو الكهرباء، والإسرائيليون لن يحولوا صلاحيات الكهرباء من مصلحة إسرائيل أن تتعامل مع زبون واحد.

الخطر ليس انهيار السلطة وإنما انهيار المؤسسات التي تقدم خدمات. ديوننا لإسرائيل الآن من الكهرباء تصل 590 مليون.

في حال الانهيار ترتبط الكهرباء بثلاث قضايا: السلوك المجتمعي، الوضع الأمني، والوضع الاقتصادي. والتعامل مع موضوع الكهرباء له جانبان: مهني وسياسي.

بعد قدوم السلطة اهارت الكثير من القيم المتعلقة بالواجبات والالتزام الوطني وروح المقاومة. فأخطر شيء هو سلوك المجتمع وكيف سيتعاملون مع الخدمات. والأفضل أن يستمر تقديم الخدمات تحت كل الظروف.

في غزة الجباية تحسنت والسرقة انخفضت فلماذا لا يكون هذا عندنا؟

يجب وضع استراتيجية كيف ندعم شعبنا للصمود، ولا بد من قيادة قادرة ووعي شعبي ونظام سياسي جديد وإعادة بناء منظمة التحرير.

مشاريع الطاقة المتجددة يجب أن تكون في مناطق C لأن فيها مساحات واسعة ولأن المناطق المفتوحة توفر طاقة الرياح. في حال الانهيار إسرائيل ليست معنية بوقف الخدمات لا من الناحية السياسية ولا التجارية ولا الأمنية.

لا بد من التوجه نحو المركزية في التخطيط، ولكن في التنفيذ لا بد من التوجه نحو اللامركزية بحيث تكون هناك شركات توزيع.
كل شيء مربوط بالاحتلال من ماء وكهرباء ومحروقات. الذي نراهن عليه أننا موجودين وقادرين على بناء مؤسساتنا الشعبية أكثر من قدرات السلطة القائمة الآن، لأن السلطة هي هيئة رسمية مقيدة. نراهن على شعبنا والغلبة لنا.

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	اياذ الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجلين	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رياح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظة سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

UNDP	جهاد شوملي	23
طبيب وخبير في قطاع الصحة	جهاد مشعل	24
الممثلة المصرية	حازم غيث	25
بلدية رام الله	حسن ابو شلبيك	26
جامعة القدس	حنا عبد النور	27
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	حنان عشراوي	28
UNDP	خالد اشنتيه	29
رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"	خالد العسيلي	30
وكيل وزارة العدل	خليل الرفاعي	31
PSR	خليل الشقاقي	32
وكالة الغوث	د. امية خماس	33
شركة عدالة للمحامه	دادود درعاوي	34
جامعة القدس	راضي الجراعي	35
حزب الشعب الفلسطيني	رضا عوض الله	36
DCAF	رولاند فريدريك	37
مؤسسة التعاون	سامر فرح	38
البنك الاسلامي العربي	سامي الصعيدي	39
KAS	ستيفاني هيثمن	40
المجلس الطبي الفلسطيني	سعيد الهموز	41
المجلس التشريعي	سعيد زيد	42
جامعة بيرزيت	سفيان ابو زايدة	43
شركة كهرباء الشمال	سلام الزاغة	44
MAS	سمير عبدالله	45
NOREF	سيرجيو جارسيا	46

سلطة النقد	شاكر صرصور	47
سلطة النقد	شحادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبري صيدم	52
الامن الوطني	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طایل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبدالناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطمة	62
أمان	عزمي الشعبي	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لخلوح	65
المجلس التشريعي الفلسطيني	علاء ياغي	66
وزير التعليم العالي	علي الجرباوي	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطني	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70

جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس مانديك	80
وزارة الاتصالات	فلوريد الزربا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الإتصالات والبريد	مشهور أبو دقه	94

وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97
وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح – وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق	نعيم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعيم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وانل قعدان	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهودلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

نتائج أهيبار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج أهيبار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي هم الفلسطينيون وذلك من خلال إنتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

(1) تحديد مغزى أهيبار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. (2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. (3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يركز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.orgwww.pcpsr.org